درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية

د. توفيق زايد محمد الرقب
جامعة الملك سعود – أستاذ القيادة التربوية المساعد

الملخص :
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم في ضوء المتغيرات المتعلقة بالقيادات الأكاديمية (التخصص الأكاديمي، الرتبة الأكاديمية، المركز الوظيفي، الجامعة).

ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث أداة للحرية الأكاديمية تم التأكد من صدقها وثباتها تتكون من (24) فقرة؛ لمعرفة درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، والكشف عن الفروق في مستوى الحرية الأكاديمية في ضوء متغيرات الدراسة .
وقد تكونت عينة الدراسة من (235) قائداً من القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية الرسمية بمدينة الرياض في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2017/2016م – 1438/1437هـ، وقد أظهرت نتائج الدراسة بعد إجراء التحليل الإحصائي أن القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية يمارسون الحرية الأكاديمية للأبعاد الأربعة (حرية التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع، صناعة القرارات) بدرجة متوسطة من وجهة نظرهم، وبمتوسط عام (3.22)، حيث تأتي صناعة القرارات بالمرتبة الأولى، بمتوسط عام (3.57) وانحراف معياري (0.65)، تليها خدمة المجتمع بمتوسط عام (3.53) وانحراف معياري (0.61)، ثم البحث العلمي بمتوسط عام (2.94) وانحراف معياري (084)، وفي الأخير تأتي حرية التدريس كأقل أبعاد الحرية الأكاديمية لدى القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية، بمتوسط عام (2.84) وبانحراف معياري (087)، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لدرجة ممارسة القيادة الأخلاقية تُعزى لمتغير التخصص الأكاديمي (الصحي، العلمي، الإنساني) من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، باستثناء بعدي صناعة القرارات وخدمة المجتمع، فقد كانت هناك فروق دالة احصائياً بين التخصص الأكاديمي عند مستوى دلالة (0.05) لصالح متوسط التخصصات الإنسانية. كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، باستثناء بعدي صناعة القرارات وخدمة المجتمع، وإجمالي استبيان الحرية الأكاديمية، فقد كانت هناك فروق دالة احصائياً بين الرتبة الأكاديمية عند مستوى دلالة (0.05) لصالح متوسط الأستاذ، والأستاذ المشارك . كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تُعزى لمتغير المركز الوظيفي (عميد، وكيل، رئيس قسم) من وجهة نظر

المنارة للاستشارات

القيادات الأكاديمية، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تُعزى لمتغير الجامعة (جامعة الملك سعود، جامعة الإمام، جامعة الأميرة نورة) من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، باستثناء بعدي صناعة القرارات وخدمة المجتمع، فقد كانت هناك فروق دالة احصائياً بين الجامعة عند مستوى دلالة (0.05) لصالح متوسط جامعة الملك سعود. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أهمّها: الاهتمام بالحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، وضرورة منحها للهيئات الأكاديمية وتنميتها، وتهيئة الظروف المناسبة لممارستها، وضرورة مشاركة الهيئات الأكاديمية في عملية صنع القرار الجامعي، وبناء الخطة الاستراتيجية للجامعة، وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية حول مفهوم الحرية الأكاديمية وربطها بمتغيرات أخرى.

الكلمات الدالة : الحرية الأكاديمية، القيادات الأكاديمية، الجامعات السعودية .

The Degree of Practices of Academic Freedom by Academic Leaders in the Official Saudi Universities

Dr. Tawfeeq Zayed Mohammad Al-Regeb

King Saud University - Assistant Professor of Educational Leadership

Abstract

This study aimed to identify the practices of academic freedom by academic leaders in the official Saudi universities from their point of view in light of the variables related to the academic leadership (Academic Major, Academic Rank, Job Post, and University).

In order to achieve this study, the researcher used a tool for academic freedom which was validated. It consisted of (24) paragraphs to study the practice of academic freedom by academic leaders in the official Saudi universities from their point of view and to detect the differences in the level of academic freedom in the light of study variables.

The sample of the study consisted of (235) academic leaders in the official Saudi universities in Riyadh in the second semester of the academic year 2016-2017, 1437-1438. The results of the study after the statistical analysis showed that the academic leaders of the official Saudi universities exercise the academic freedom of the four dimensions (Freedom Of Teaching, Scientific Research, Community Service, Decision Making) to a medium degree from their point of view and an average of (3.22).Decision making came first with an average of (3.57)and standard deviation (0.65) followed by community service (3.53), standard deviation (0.61), scientific research (2.94), standard

المنارة للاستشارات

deviation (0.84). Finally, the freedom of teaching as the lowest dimensions of academic freedom in the academic leadership of the official Saudi universities averaged at (2.84) and standard deviation (0.87).

The results showed that there were no statistically significant differences at the level of ($\alpha \geq 0.05$) to the degree of moral leadership practice due to the variable of academic major (Health, Scientific, Humanities) from the point of view of academic leaders. Excluding some decision-making and community service, there were statistically significant differences between the academic at (0.05) for the benefit of humanities majors. The study also showed that there are no statistically significant differences at the level of ($\alpha \geq 0.05$) to the degree of practicing academic freedom due to the academic rank variable (Professor, Associate Professor, Assistant Professor) from the point of view of the academic leaders for the decision making and community service, and the total academic freedom questionnaire, there were statistically significant differences between the academic degree at the level of (0.05) for the benefit of professor and associate professor.

The study also showed no differences of statistical significance at the level of ($\alpha \geq 0.05$) to the degree of practicing academic freedom due to the variable of job post (Dean, Vice Dean, and Head of Department) from the point of view of the academic leadership. The study also showed no differences of statistical significance at the level of ($\alpha \geq 0.05$) to the degree of practicing academic freedom due to the university variable (King Saud University, Al-Imam University, Princess Noura University) from the point of view of academic leaders) with the exception of decision making and community services variables, where there were statistically significance differences at the level of (0.05) for the benefit of King Saud University.

The study concluded with several recommendations, the most important of which is the interest in academic freedom in Saudi universities, the necessity of giving it to the academic bodies, developing them, preparing the appropriate conditions for their practice, the necessity of participation of the academic bodies in the process of university decision-making, building the strategic plan of the university, conducting further studies and field research on the concept of academic freedom ,and connecting it with other variables.

Keyword: Academic Freedom, Academic Leaderships, Saudi Universities.

المنارة للاستشارات

مقدمة :

يتسم العصر الذي نعيش فيه بالتغيرات السريعة، بفعل انتشار المعرفة العلمية والتقنية ونموها المتزايد. ولعل أبرز سمات هذا العصر التطور الكبير في وسائل الانتاج وأساليبه، والتغير السريع في مستوى المهارة لأداء الأعمال المختلفة؛ الأمر الذي يتطلب توافر القوى البشرية المؤهلة لأداء هذه الأعمال بالمستوى المطلوب. وحتى تؤدي المؤسسات المهمات المنوطة بها بكفاءة وفاعلية وبما يتنسجم مع تطورات هذا العصر، فإنه لابد من تطوير مهارات العاملين فيها وتنظيمها باستمرار، وإن فمجتمعات اليوم مجتمعات مؤسسية، تشكل المؤسسات التربوية قطب الرحى في عملية بناء الوعي الفكري والمعرفي وتشكله (خطايبة والسعود، 2011).

وتعد مؤسسات التعليم العالي بشكل عام، والجامعات بشكل خاص من أهم المؤسسات المجتمعية؛ وذلك لدورها البارز في إعداد القوى البشرية ذات الكفاءة في مختلف ميادين المعرفة. وقد حظيت الجامعات منذ نشأتها بدور قيادي في تحقيق التنمية الشاملة، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وسد احتياجات سوق العمل بشكل عام، باعتبارها قمة النظام التعليمي. ويتسم دور الجامعات بمزيد من الأهمية والخصوصية؛ فالجامعة هي المؤسسة القيادية التي تتولى قيادة المجتمع فكرياً وثقافياً، كما أنها تعد منبعاً للنمو المعرفي والأخلاقي، ومصدراً للحوار والنقاش الموضوعي الهادف (العجلوني، 2016).

وتلعب الجامعات دوراً رئيسا في رسم المسارات المستقبلية للدول والمجتمعات، وازدادت أهميتها في ظل ما تطرحه العولمة من مفاهيم وتطبيقات، تعززها التطورات المتسارعة لأنظمة الاتصال والمعلوماتية. وقد نجم عن ذلك تحولات محورية باتجاه التكيّف مع ما يسمى بمجتمع المعلومات والمعرفة العالمي (الخطيب، 2003؛ إبراهيم، 2011).

إن مثل هذا التحول في طبيعة مؤسسات التعليم العالي يحتم على أي جامعة ترغب بالنجاح محلياً والتنافس عالمياً، إعادة النظر في عملها ومناخها التنظيمي، ورؤيتها، وكل ما من شأنه التأثير على قدراتها؛ لتتمكن من الدخول إلى المنافسة العالمية. ولا يمكن للجامعات أن تؤدي وظائفها المهمة، وأن تكون فعالة، إلا إذا توفرت لها أجواء من الحرية في إدارة نشاطاتها العلمية والأكاديمية والبحثية؛ إما في إطار تأسيسها، أو في إطار إدارتها؛ ولكي تكون هذه المؤسسات مستجيبة لحاجات الناس، عليها أن توفر الدرجة العالية من الحرية الأكاديمية لقياداتها ولأعضاء هيئة التدريس فيها؛ كي يمارسوا مهامهم التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع (شطناوي ومعايعة، 2011).

لكن الجامعات لا يمكن أن تقوم بالدور الريادي المطلوب منها، وتحلق في سماء الإبداع، إلا إذا أعطيت مساحات كبيرة من الحرية الأكاديمية، وهذا ما يميز الجامعات في المجتمعات المتقدمة عن الجامعات في دول العالم النامي وهو أحد أهم أسباب وعوامل نجاحها (Lane D, 2013 ,Hogan, Barry E. & Trotter).

ويؤكد ذلك ما أشارت إليه بعض الدراسات التي أجريت على التعليم العالي في بعض البلدان المتقدمة؛ حيث عزت إحدى تلك الدراسات النجاحات الكبيرة التي يحققها التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عوامل عدة من بينها مساحات الحرية واحترام ذلك النظام الحرية

المنارة للاستشارات

الأكاديمية لأفراده (Council for Higher Education Accreditation Advisory Statement, 2012).

وتمثل الحريات الأكاديمية ركناً أساسياً من أركان نهضة الشعوب والأمم، فالنهضة تستند إلى العلم ونتائجه، والعلم يبدأ من تمتع الجامعات والمراكز البحثية في الدول الحديثة بعدة مقومات فكرية وتنظيمية ومعنوية، وتأتي في مقدمتها وعلى درجة كبيرة من الأهمية: حرية الرأي والتعبير، والاستقلالية الإدارية والمالية والتي لا تقل عن سابقتها، وكذلك توفر الدعم المعنوي، وفوق كل هذا لا بد من إحترام الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس لعملهم ورسالتهم، وتقدير المجتمع بكل مؤسساته لأهمية ما يقومون به، وحماية الحريات الأكاديمية هي في واقع الأمر منبثقة من الحريات العامة التي يتمتع بها المواطنون في الدول المعاصرة والمتقدمة (ماضي، 2012).

إن التعليم القائم على تبني خيار الحرية الأكاديمية، هو تعليم ناجح وبناء، مثلما هو تعليم مبدئي وعقلاني؛ لأنه يفضي إلى نتائج إيجابية، تؤدي إلى تنمية روح الإبداع والابتكار وإيجاد الأطر العلمية التي تتبنى خيار الحوار والنقد البناء، وتعتمد المنهج التجريبي القائم على البحث المخبري في أجواء من الحرية والتقاليد العلمية، التي تحترم رأي الباحث وفكره وعمله، وتترك له خيار العمل والبحث دون ضغط أو إكراه (بغدادي، 2006).

لذا يمكن القول بأن الحرية الأكاديمية تتجسد في التتبع الحر المسؤول للحقيقة والمعرفة والتعامل معها دون إملاءات من قبل سلطة خارجية أو قوى ضاغطة؛ لتصل بالتعليم إلى تشجيع الباحث في البحث عن المعرفة والحقيقة. فمفهوم الحرية الأكاديمية يتضمن التوجه للتعامل الإيجابي، وعلى درجة من المساواة، مع جميع الأفكار والمفاهيم والطروحات الأخرى المعاكسة تعاملاً يقوم على الترحيب وقبول الآخر والانفتاح (الطويل، 2006).

ومن هذا المنطلق ولكون الجامعات السعودية بحاجة ماسة إلى هذا النوع من الحرية الخاصة، مع وجود بعض الجامعات الناشئة الحديثة، يكون لزاماً التركيز بصورة خاصة على الحرية الأكاديمية في الوقت الذي أصبحت الديمقراطية والحرية معياراً مهماً لتطور المجتمعات وتقدمها اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً وعلى كافة الأصعدة، ونظراً لأهمية دور القيادات الأكاديمية، وقوة تأثيرهم على العاملين معهم، فإن امتلاك الحرية الأكاديمية ضرورة ملحة؛ لتحقيق الأهداف المنشودة لجامعاتهم، سواء في التدريس أو البحث العلمي أو خدمة المجتمع أو المساهمة في صناعة القرار ؛ من أجل النهوض بالعملية التعليمية والتربوية في كافة المجالات .

مشكلة الدراسة :

على الرغم من أن الاهتمام الكبير بحقوق الإنسان من قبل المنظمات المعاصرة وإدراكها لحقه في التعليم وحرية اختيار نوعه، وحرية الفكر، وحرية الرأي، وحرية التعبير. إلا أن موضوع الحريات الأكاديمية لم يأخذ حقه في البحث والاهتمام، حيث تعتبر الحرية الأكاديمية مطلباً ضرورياً لا غنى عنه للحياة الجامعية، ولقد توصلت لجنة روبنس (Robbins) المعنية بالتعليم العالي في المملكة المتحدة منذ 40 عاماً، إلى أن الحرية الأكاديمية تكون بمثابة شرط ضروري للمؤسسات الأكاديمية لكي؛ تتسم بالفاعلية وتتمكن من إحراز التقدم بشكل ملائم وأن الانتهاكات الخاصة بالحريات التي تتمتع بها بعض الجامعات بغرض تحقيق المزيد من الفاعلية، سيؤدي بالفعل إلى الإقلال من

المنارة للاستشارات

فعاليتها والتطورات التي تحققها، فالحرية الأكاديمية لها درجة عالية من الأهمية لكل فرد، بالاضافة إلى كونها ترتبط بصفة خاصة بالمؤسسات الأكاديمية وأنشطتها المختلفة (Karran, 2009 : 277).

وحيث أن أنظمة التعليم العالي في العالم العربي تواجه مشكلات جمة، أدت وما زالت تؤدي دورها في تدني فاعلية الأداء لهذا النظم، ولقد لخص تقرير المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم والبحث العلمي في الوطن العربي، أن من أهم أسباب عدم فاعلية أنظمة التعليم العالي العربي، تدني مستوى الحرية الأكاديمية في الجامعات، كما أن التأكيد على موضوع حق الجامعة في الحرية الأكاديمية من الأمور التي لا خلاف عليها، باعتبار أن ذلك ضروري لها لتأدية وظائفها، كما أشارت إلى أن هناك بعض الممارسات التي قيدت الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية مما حدَّ من حرية الأعضاء، وبالتالي انعكس سلباً على جودة العملية التعليمية وخاصة على الطلاب (رعفيت، 2010).

وهناك شعور في الجامعات السعودية ينبئ عن معيقات ومشكلات تواجه القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في عملهم الأكاديمي وتعيق حريتهم. هذا الشعور يلاحظ من خلال التفاعل والتواصل مع أعضاء الهيئة التدريسية، ومن خلال نتائج الدراسات التي تناولت الحرية الأكاديمية على مستوى الجامعات السعودية، التي أشارت إلى أن نسبة عالية من أعضاء هيئة التدريس يرون أن قانون الجامعات السعودية، ونظام الهيئة التدريسية في الجامعات السعودية لا يضمنان لهم الحرية الأكاديمية، وأن نسبة عالية منهم يمارسون الحرية الأكاديمية وفقاً لاجتهادهم الشخصي، وأن مفهوم الحرية الأكاديمية غير واضح ومحدد لديهم(الشبول والزيود، 2009).

ونظراً للدور الريادي الذي تضطلع به الجامعات كمؤسسات تربوية وأكاديمية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع؛ ولأن القيادات الأكاديمية معنية بتحقيق ذلك وإنجاح المسيرة كقادة أكاديميين يستندون في سلوكياتهم وممارساتهم إلى الحرية الأكاديمية، من خلال مواكبة الأحداث التي تمر بها الجامعة، فقد لوحظ أن هناك تبايناً في ممارسات القيادات الأكاديمية للحرية الأكاديمية ومراعاتهم لحقوق أعضاء هيئة التدريس .

وإذا ما نظرنا إلى الجامعات السعودية فإننا نجد أن عملها تحكمه مجموعة من اللوائح والتنظيمات التي تنظم كافة الفعاليات التدريسية، والبحثية، والإدارية والمالية، وتنظم الفاعليات ذات الارتباط بكل ما هو خارج أسوار الجامعات مما له علاقة وارتباط بخدمة المجتمع الذي أوجدها وقدم لها الدعم (نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه، 1428هـ) .

لكن المشاهدات التي أفضاها الواقع العملي للباحث بصفته عضو هيئة تدريس في الجامعات السعودية، واحتكاكه بشرائح متعددة ممن يعملون تحت مظلة الجامعات السعودية، يشير إلى نقص في مستوى المعرفة بمساحات الحرية الأكاديمية التي يتيحها نظام مجلس التعليم العالي والجامعات واللوائح المرتبطة به في المملكة العربية السعودية، ومن هنا انبثقت فكرة تحويل تلك المشاهدات لدى الباحث إلى واقع كمي رقمي مؤكد يمكن الاستناد إليه في صياغة برامج عمل من أجل رفع مستوى المعرفة والممارسة لدى القيادات الأكاديمية وأعضاء الهيئة التدريسية

المنارة للاستشارات

في الجامعات السعودية بالتنظيمات واللوائح التي تحكم عمل الجامعات ومحددات الحرية الأكاديمية التي تتضمنها تلك اللوائح والتنظيمات.

وفي ضوء ما سبق، وللوصول إلى الحلول العلمية الواضحة، جاءت الدراسة الحالية لتلبّي حاجة مهمّة في الوصول إلى النتائج العلمية، فضلاً عن الجانب التطبيقي من الموضوع، وعليه وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في ضوء السؤال الرئيس التالي: ما درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم ؟

أهمية الدراسة :

تتضح أهمية الدراسة من الدور الريادي الذي يمكن أن تقوم به الجامعات في قيادة المجتمعات الإنسانية في شتى الميادين، وذلك تماشياً مع ما تشير إليه الأبحاث من ضرورة إعطاء عناية كبيرة بمؤسسات التعليم العالي في سبيل بناء المجتمعات الإنسانية وإحداث التغييرات المرغوبة فيها، والجامعات لا يمكن أن تكون قادرة على القيام بالأدوار المنوطة بها، أو تحقيق أهدافها التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع؛ ما لم تعط مساحات واضحة من الحرية الأكاديمية، أو أن تكون أبعاد وحدود الحرية الأكاديمية التي كفلتها لهم اللوائح والتنظيمات الجامعية واضحة في أذهان جميع منسوبيها، بحيث توظف تلك المساحات في الانطلاق والإبداع والتميز تدريساً وبحثاً وخدمةً للمجتمع، الذي أوجد تلك الجامعات وقام بتمويلها.

وتبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية تناولها لموضوع قلَّ تناوله من قبل وهو الحرية الأكاديمية لدى القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية، فقد حظيت الحرية الأكاديمية باهتمام متزايد تم التركيز عليها بقوة في الجامعات على اختلاف أنواعها وأحجامها وتوجهاتها، بحيث يدعم هذا الموضوع التوجه المستقبلي للقيادات التربوية .

كما يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة الحالية وتوظيفها في الجامعات السعودية في تبني الحرية الأكاديمية وتطوير الأنظمة والقوانين مما ينعكس إيجاباً على مؤسسات التعليم العالي بتحقيق أهدافها المنشودة .

ومن أهميتها أيضا أنها تساعد صناع القرار في التعرف على درجة ممارسة القيادات الأكاديمية للحرية الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية وتصويبها إذا ما كانت تحتاج إلى ذلك أو تعزيزها إذا ما كانت إيجابيةً .

كما وتعد هذه الدراسة استكمالاً للجهود العلمية المبذولة في مجال الحرية الأكاديمية، خصوصاً في مؤسسات التعليم العالي، إذ من الجدير بالذكر أن هذه الدراسة – وفي حدود اطلاع الباحث – قد تكون الأولى من نوعها في محاولة سبر غور هذا الموضوع لدى القيادات الأكاديمية في بيئة التعليم العالي السعودي تحديداً؛ لذا فهي تأتي لمعالجة النقص في هذا المجال، وأن النتائج التي سيتم التوصل لها مؤمل أن تحقق الفائدة للجامعات وللمنظمات الأخرى وللباحثين في هذا المجال.

هدف الدراسة وأسئلتها :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالحامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

س1- ما درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم ؟

المنارة للاستشارات

س2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي ؟

س3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية ؟

س4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير المركز الوظيفي ؟

س5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجامعة ؟

حدود الدراسة :

يمكن تعميم نتائج الدراسة الحالية في ضوء المحددات الآتية :

الحدود الموضوعية : تتحدد موضوعات الدراسة الحالية في ممارسة الحرية الأكاديمية لدى القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية في مدينة الرياض التي تتحدد في (مجالات التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والمساهمة في صناعة القرار).

الحدود البشريـــة : اقتصار مجتمع الدراسة على القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية في مدينة الرياض.

الحدود المكانيـة : الجامعات السعودية الرسمية بمدينة الرياض (جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن).

الحدود الزمانيـــة : الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2016 /2017 م.

الحدود الإجرائية : أداة الدراسة وما تحقق لها من مؤشرات صدق وثبات.

أنموذج الدراسة :

يوضّح الشكل (1) أنموذج الدراسة ويتضح فيه مجموعة من المتغيرات المكونة للدراسة، والتي تعطي بحيث تصوراً عن مجموعة من علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة، التي ستكون في صورة كمية .

المنارة للاستشارات

شكل رقم (1)
انموذج الدراسة والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات

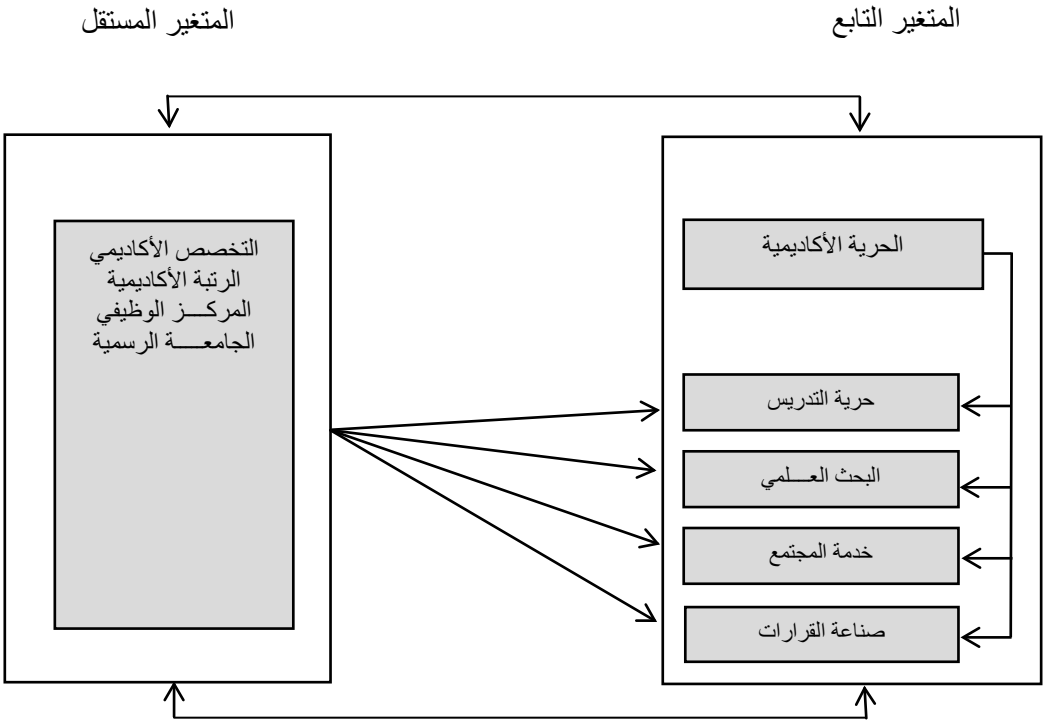

التعريفات الإجرائية :

استخدم الباحث في هذه الدراسة مصطلحات عدة من الضروري تعريفها، وهي :

الحرية الأكاديمية (Academic Freedom) :

تعرف الحرية الأكاديمية على أنها: حق أعضاء الهيئات التدريسية القيام بأعمالهم والتعبير عن آرائهم في مختلف الموضوعات الأكاديمية من خلال إعطائهم الشعور بالأمن لإجراء بحوثهم العلمية بحرية (خطايبة والسعود، 2011). وعرفها (الشبول والزيود، 2009) بأنها حرية الأستاذ الجامعي في تدريسه، وفي بحثه وفي التعبير عن آراءه التي يأخذ بها، أو يدرسها، وهي حرية عضو هيئة التدريس في سعيه للمعرفة، والتطور العلمي وتبادل المعلومات من خلال البحث العلمي المنظم، والدراسات، والمناقشات، والتوثيق، والانتاج والتأليف، والترجمة، والإبداع، والتعليم، والمحاضرات. أما إجرئياً فتُعَرف بأنها درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من خلال الاستجابة على مقياس أداة الدراسة الذي أعده الباحث لهذا الغرض لتحقيق أهداف الدراسة، اعتماداً على الأبعاد الأربعة وبالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة (العجلوني، 2016) (درويش، 2015) (الزبون والبرجس، 2015) (الذبياني، 2015) (العامري، 2015) (خطايبةوالسعود، 2011)

المنارة للاستشارات

(الشبول والزيود، 2009) (حمدان، 2008) (Hogan, Trotter,2013) (Macfarlane, B,2012) (McCrae, Niall,2011) وهي (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع، صناعة القرار).

القيادات الأكاديمية :

تعرف القيادات الأكاديمية بأنها تلك التي تصنع النجاح والتأثير في بيئة العمل الأكاديمي الجامعي أما إجرائياً: فتعرف القيادات الأكاديمية بأنهم العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام الأكاديمية بالجامعات السعودية ممن يمتلكون التأثير في بيئة العمل الأكاديمي من خلال الاستجابة على أداة القياس التي أعدها وطورها الباحث لهذا الغرض لتحقيق أهداف الدراسة.

الجامعات السعودية :

يقصد بها في هذه الدراسة إجرائياً: المؤسسات العلمية الرسمية المستقلة ذات الهيكل التنظيمي الخاص التابعة لوزارة التعليم العالي (وزارة التعليم حالياً) والتي تتمثل وظائفها الرئيسة في: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية. وهي (جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن) .

الإطار النظري :

الحرية الأكاديمية : تشكل الحرية الأكاديمية المحور الرئيسي بالنسبة للجامعة لأنها الوسيلة الأساسية لتحقيق عملها الأساسي وهو التعامل مع المعرفة إنتاجاً ونقلاً وتطبيقاً، فمن الصعب تصور جامعة دون وظيفة التعامل مع المعرفة، ودون الحرية الأكاديمية، فالعلاقة بين الجامعة والمعرفة والحرية الأكاديمية علاقة وطيدة ووثيقة. فبالحرية الأكاديمية والمعرفة تبقى الجامعة وتستمر، وبالحرية الأكاديمية تزدهر المعرفة، ومن أجل ازدهارها وبقاء الجامعة تتأكد مبررات وجود الحرية الأكاديمية ومطالبة الجامعيين بحق التمتع بها (الشبول والزيود، 2009).

وتشير الحرية الأكاديمية في التعليم الجامعي إلى تمتع الجامعة بحرية اختيار نظامها وبرامجها ومناهجها، وطرائق تدريسها، واختيار هيئة التدريس فيها، وعدم وضع قيود على ما تدرسه الجامعة. ولهذا فإن الأمور التي تتطلبها الحرية الأكاديمية توفر الضمانات الكافية للأساتذة ضد الضغط والتهديد بالفصل أو الطرد أو العقوبة (رعفيت، 2010).

إن الحرية الأكاديمية هي حرية الأستاذ الجامعي في تدريسه، وفي بحثه وفي التعبير عن آرائه ونظرياته، تعبيراً حر دون أن يكون عرضة للاضطهاد، بسبب الآراء التي يأخذ بها أو يدرسها، كما تشمل حرية الجامعة في إدارة شؤونها الداخلية واختيار أفراد هيئتها التدريسية (عقراوي، 1986).

كما تشير إلى حرية أعضاء الهيئة الأكاديمية فرادى وجماعات في سعيهم للمعرفة والتطور العلمي وتبادل المعلومات، من خلال البحث العلمي المنظم، والدراسات والمناقشات والتوثيق والإنتاج، والتأليف، والترجمة والاختراع والإبداع والتعليم والمحاضرات . إن الحرية الأكاديمية تمثل مجمل نشاط الهيئة الأكاديمية في أي بلد، وكل ما يحيط بهذه النشاطات من أمور ثانوية باعتبارها جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان العالمية المعلنة من قبل الأمم المتحدة. كما أن مفهوم الحرية الأكاديمية يشتمل كذلك على حق المعلم أو المتعلم أو الباحث في استقصاء مجالات المعرفة

المنارة للاستشارات

والتعبير عن رأيه دون خوف أو وجل من التدخل القسري أو القيود أو الطرد، فالحرية الأكاديمية تتساوى مع حرية الكلمة وحرية الصحافة وحرية العبارة كصفة جوهرية يتميز بها المجتمع الديمقراطي (شقير، 2003).

وتقرن الحرية الأكاديمية بالجامعة، وبوظائفها الثلاث المعروفة وهي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع . وبهذا يقع على الجامعة مسؤولية توفير السبل المختلفة لضمان تحقيق هذه الوظائف من أجل التفاعل المثمر لتحقيق وظائف الجامعة في مجالات التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، في إطار فلسفة المجتمع. ومن هنا فإن الحرية الأكاديمية ليست غاية في ذاتها، الا إنها وسيلة من وسائل تنمية العملية التعليمية بمكوناتها الثلاث : الأساتذة، والبرامج، والطلبة من خلال توفير تكافؤ فرص النمو المعرفي، وتطورها، وتوفير المناخ للاستفادة من منجزات العلم، والتراث الحضاري الإنساني في إثراء المناهج الجامعية. وهذا يتم من خلال ما توفره أجواء الحرية الأكاديمية من مبادئ تشمل حرية الاختيار، وحرية التفكير، والتبصر، والاستنتاج التي تتلاءم مع الطبيعة الإنسانية (الجعنيني وآخرون، 1997).

ويرى الباحث أن الحرية الأكاديمية ترتبط بقضيتين أساسيتين من قضايا التعليم العالي، أولهما حق الإنسان في المعرفة، وحقه في التماس الحقيقة، وحقه في تفهم طبيعة علاقته بالكون المحيط به، وتقرير طبيعة هذه العلاقة. أما ثانيهما : فهي حق الأساتذة والطلبة في تنظيم حياتهم ورسم مناهجهم في البحث والتدريس وتقرير الوسائل القائدة إلى تحقيق ذلك.

وتعد الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس مرتكزاً رئيساً للنظم الديمقراطية التي أضحت معياراً مهماً لتطور المجتمعات وتقدمها؛ ليتمكن من البحث عن الحقيقة، وإبداء الآراء وفق إطار الأنظمة الجامعية، والعرف المجتمعي (الزيدي، 2000)، وقد أصبحت الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس متطلباً قبلياً لتحقيق غايات الجامعات وأهدافها، في تحسين مخرجاتها وسعيها نحو الاعتماد الأكاديمي، وتحقيق الميزة التنافسية على المستويين المحلي والدولي، حيث إن الحرية الأكاديمية الممارسة لعضو هيئة التدريس في مجال التدريس الجامعي وخدمة المجتمع والبحث العلمي، تعد معايير أساسية ومرتكزات لتصنيف الجامعات واعتمادها محلياً (العجلوني، 2016).

ولأهمية موضوع الحرية الأكاديمية، فقد جرى عقد العديد، من المؤتمرات التي سعت إلى تحديد مفهوم الحرية الأكاديمية، ومن أهمها إعلان "ليما" (1988) للحريات الأكاديمية، الذي تناول تحديداً شاملاً لمفهوم الحرية الأكاديمية (الذيفاني، 2007). إضافة إلى إعلان (عمان) للحريات الأكاديمية، وقد نص على شمول الحرية الأكاديمية لحق التعبير عن الرأي، وحق نشر المعلومات، والمعارف وتبادلها واستقلال مؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي (بغدادي، 2006) .

وعرفت الحرية الأكاديمية تعريفات عديدة، أنها حق عضو هيئة التدريس في ممارسة نشاطاته التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع، والتعبير عن آرائه وفلسفته وفكره، ومعرفته دون أي ضغوط خارجية تمارس عليه من أي جهة كانت. وبالتالي فالحرية الأكاديمية حق الأكاديميين في العمل دون سيطرة، أو ضغوط خارجية (الغريب، 2012).

المنارة للاستشارات

وتعرف الموسوعة العالمية للتعليم العالي (1997) مفهوم الحرية الأكاديمية بأنها "حرية أعضاء هيئة التدريس والطلبة في ممارسة الانشطة الجامعية بكل حرية، وبعيداً عن أي ضغوط من أي نوع ". فهي تتضمن توفير الحرية للأساتذة للحفاظ على كرامة مهنة التدريس والبحث العلمي في الجامعة؛ لأن ضمان هذه الحرية، يفضي إلى إنجاز العمل الوظيفي على أكمل وجه، وعلى الجامعة مسؤولية توفير السبل المختلفة لضمان تحقيق هذه الحرية؛ وذلك لتحقيق وظائف الجامعة في إطار فلسفة المجتمع وتطلعاته، كما تعني منح أو إعطاء الطلبة الحرية في التعبير عن آرائهم وأفكارهم، والمشاركة في كل ما يتعلق بشؤونهم الجامعية، ضمن ما تحدده الأنظمة والتعليمات واللوائح الجامعية (العجلوني، 2016).

وأكد إعلان "ليما" وإعلان "عمان" بأن الحرية الأكاديمية هي حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي فردياً وجماعياً، في متابعة المعرفة وتطويرها وتحليلها، من خلال البحث والدراسة والتوثيق والإنتاج والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة. ويعرف هذا الإعلان المجتمع الأكاديمي بأنه جميع الذين يقومون بالتدريس والدراسة والبحث، والعمل في مؤسسة التعليم العالي (مركز عمان لحقوق الإنسان، 2016).

وقد أقرت الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات عام (1915) تعريفاً للحرية الأكاديمية يتضمن عدم قيام الجامعة بوضع أي قيود على عمل الأستاذ الجامعي في قيامه بنشاطاته التدريسية أو البحثية، أو فيما يُحد من حريته في نشر نتاجه البحثي والمعرفي، بشتى الطرق والأساليب، سواء لطلبته داخل الصفوف، أم في محاضراته وندواته الخارجية، أم من خلال النشر في المطبوعات خارج الجامعة (الصاوي، 1992).

ويؤكد ماثيو (Mathew,2007) من جامعة كورنيل الأمريكية أن جذور الحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية تمتد إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث جرى نقلها واقتباسها من الجامعات الألمانية .

ويلاحظ من خلال ما ورد من تعريفات حول مفهوم الحرية الأكاديمية أنها تتفق جميعها على أن الحرية الأكاديمية حقٌ من الحقوق التي تتحصل لأعضاء هيئة التدريس والطلبة ومجتمع الجامعة، في إنتاج المعرفة وتبادلها بحرية تامة، والحوار من خلال عمليات التدريس، والنشر العلمي، وحرية إبداء الرأي في حدود القوانين والتعليمات المنظمة .

وترى درويش (2015) أن الحرية الأكاديمية تعتبر أداة فاعلة في اكتشاف الحقيقة، وعليه فإن المؤسسات يجب أن تقدم درجة عالية من الحرية لأعضاء المجتمع التعليمي لتقصي الحقيقة، كما أن الحرية الأكاديمية تتطلب التزاماً من أعضاء المجتمع الأكاديمي لممارسة الحرية الأكاديمية، كما تشتمل الحرية الأكاديمية النشاطات وهي: حرية التعليم والبحث، وحق اختيار الموضوع للبحث، والمنهج المستخدم، ونشر الإنتاج، وحرية الرأي وحرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية النشر، ونقل المعلومات إضافة إلى حرية المزاولة والمجتمع للطلبة والمعلمين والباحثين .

ويرى الجندي (2006) أن الحرية تتفق مع طبيعة الإنسان وفطرته، فلديه القدرة على التمييز والذكاء لاختيار ما يراه مناسباً، والتعبير عنه بالطريقة والأسلوب الذي يراه مناسباً. ومن الجدير بهذا الإنسان الذي كرمه الله عز وجل وخيره دون إكراه حتى في دينه، أن ينطلق من إرادته

المنارة للاستشارات

فيما يفعل دون ضغط أو إجبار من أي جهة. ولكن هذا الإنسان المكرم يجب أن يلتزم آداب وقواعد الصدق والأمانة والفضيلة والمسؤولية.

وللحرية الأكاديمية أبعاد متنوعة تشمل حرية البحث العلمي في مختلف القضايا التي يرى أعضاء هيئة التدريس ضرورة بحثها. كما تشمل حرية الاعتقاد التي تتيح لعضو المجتمع الجامعي، حرية الاعتقاد في إطار معتقدات المجتمع وفلسفته، وحرية الاختيار فيما يراه من أساليب ومعارف يراها مناسبة لطلبته، إضافة إلى حرية التعبير عن الرأي في مختلف القضايا التي يعايشها (الجعنيني وآخرون، 1997) (Boland, 2003).

وحول مبررات الحرية الأكاديمية للمجتمع الجامعي، فإنه من المحتمل تزايد التأثير المفيد للحرية الأكاديمية، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية :

1. إن المجتمع يتحرك نحو اقتصاد المعرفة، حيث أن المعرفة تحمي النمو والرخاء الاقتصادي، كما أوضحت التقديرات أن المعرفة تنمو بشكل سريع وقد تتضاعف كل خمسة أعوام، ويتم تشجيع مثل هذه المعرفة بأفضل صورة ممكنة في إطار المناخ الأكاديمي الذي يؤكد ويشجع على الحرية الأكاديمية (فرج، 2016).
2. إن نمو المعرفة بالاضافة إلى الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات ساهم في أن يصبح المجتمع المدني أكثر تعقيداً وصعوبة؛ ولذلك فإن الحرية الأكاديمية وضمان إمكانية تشجيع الطلاب، والعملية التعليمية يتم بالتحول إلى التفكير النقدي المستقل (karran, 2009 : 278).
3. إن الحرية الأكاديمية في المجتمع الجامعي أصبحت تعتمد وبشكل أكبر على المناهج الجامعية التي تعزز قدرات الطلاب على التطور، وأن يصبح لديهم فكراً مستقلاً، وبجانب ذلك أن يكون لهم دوراً مستنيراً كمواطنين (Macfarlane, 2012 :724).

ولا شك أن غياب الحريات الأكاديمية في الجامعات يؤدي إلى تراجع الجامعة في مختلف أنشطتها ومخرجاتها من الناحيتين: الكمية والنوعية؛ مما يؤدي إلى تراجع دور الجامعات في المجتمع بصورة عامة كمكان لإعداد الكوادر البشرية التي تخدم عمليات التنمية الشاملة (Kayrooz & Prtestou, 2002).

كما يعتقد البعض "أن انخفاض مستويات الإبداع في الوطن العربي مرده إلى غياب الحريات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي، وتقييد حرية البحث العلمي ونشر المعرفة وتوجيهها وجهات معينة، من خلال ممارسة الضغوط الخارجية على العلماء والباحثين" (ألفين وهايدي، 2008: 16).

الدراسات السابقة :

يزخر الأدب التربوي بالعديد من الدراسات التي تناولت محاور الدراسة، وقام الباحث بالاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والتي هي ذات صلة بموضوع الدراسة الحالية، ومنها ماطبق على بيئات تربوية عربية ومنها ما طبق على بيئات تربوية أجنبية .

أ. الدراسات الأجنبية :

أجرى ريتش (Rich, 2002) دراسة بعنوان " Historical Study of Public College and University" وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى حرية التعبير والممارسات من قبل أعضاء

المنارة للاستشارات

هيئة التدريس في المؤسسات التربوية الحكومية في منطقة فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اشترك في الدراسة (131) من أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية، واستخدم الباحث أسلوب دراسة الحالة لجمع البيانات، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن الحرية الأكاديمية والممارسة تحققت من خلال نقاش الموضوعات المرتبطة بها، كما أن المدرس يدرك مدى الحماية المسؤولة لحريته في التعبير ولكن في حدود المسؤولية بحيث تسهم الحرية في تعزيز المواضيع الدراسية من خلال ممارستها ضمن تلك الحدود.

وأجرى بولاند(Boland, 2003) دراسة بعنوان " Academic Freedom and Struggle for the subject of composition" وقد هدفت الدراسة إلى بيان مدى علاقة الحرية الأكاديمية بمفهوم التعبير عن الرأي، حيث أن هناك تدخلات خارجية كبيرة تفرض على المؤسسات التعليمية. واستخدم الباحث طريقة المقابلة الرسمية حيث تم طرح أسئلة حول موضوع الحرية الأكاديمية في مجال حرية التعبير عن الرأي لدى المؤسسات التعليمية الأمريكية، وانعكاس ذلك على المنهج الدراسي المتبنى في تلك المؤسسات الأكاديمية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التدخلات الخارجية في مؤسسات التعليم أصبحت كثيرة في الآونة الأخيرة؛ بسبب الظروف السياسية التي كانت سائدة، حيث عملت على تعزيز أو إضعاف الحرية الأكاديمية.

وأجرى براون (Browyn, 2004) دراسة بعنوان " How faculty make sense of administrative methods and motives for change: (Unbublished dissertation) وهدفت الدراسة إلى تقويم استخدام الأساليب الإدارية التحفيزية، و كيفية التعامل مع التغيرات الثقافية والإدارية الحاصلة في الجامعات الأمريكية في مجال إطلاق الحرية الأكاديمية لدى المدرس في التعبير عن أفكاره وآرائه. وتكونت عينة الدراسة من (120) مدرساً، واستخدم الباحث أسلوب المقابلة وأخذ الملاحظات حول المشاركين لفهم الظاهرة قيد الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى إتاحة الحرية الأكاديمية الكافية لكي تعمل على تجسير الهوة الثقافية بين المؤسسة وبين الأستاذ الجامعي، بحيث يكون هناك احترام للحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، كما أن تحقيق مبدأ استقلالية أعضاء هيئة التدريس سيعمل على تعزيز الحرية الأكاديمية لدى الفرد بحيث يستطيع تقبل التغيير بشكل مباشر، كما أن تصورات الأفراد حول الإدارة المشتركة وأهمية القرارات الأكاديمية سوف تساهم في تسهيل التغيير في أوضاع التدريس لدى الكليات الجامعية.

وفي دارسة أجراها جولديل (Goldell, 2005) الهدف منها التعرف على تصورات أساتذة الجامعات عن الحرية الأكاديمية في جامعة فيرجينيا، حيث أجريت مقابلات منظمة في كلية علم الاجتماع، وكانت أسئلة المقابلة تدور حول أهمية الحرية الأكاديمية، كونها ميزة مهمة في مهنة التعليم العالي، إلى جانب التهديدات الحاضرة للحرية الأكاديمية، وقد ركزت الدراسة على التصورات التي لدى الأساتذة في تخصصات مختلفة، حيث أجمع أغلب أفراد العينة على أهمية الحرية الأكاديمية، كونها ميزة هامة للتعليم الجامعي، فضلاً عن إجماعهم على وجود أخطار تهدد ممارسة الحرية الأكاديمية، ولكن برغم هذه الأخطار فقد أجمع أفراد العينة على أن الحرية الأكاديمية حق يجب أن يمارس.

المنارة للاستشارات

ونشر ماكري ونيل (McCrae, Niall,2011) دراسة بعنوان " Nurturing Critical Thinking and Academic Freedom in the 21 st Cen-tury University " حيث هدفت إلى التعرف على التفكير الناقد والحرية الأكاديمية في جامعات القرن 21، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، وأشار فيها إلى أن التفكير الناقد، والحرية الأكاديمية من الدعائم المهمة التي ترتكز عليها الجامعات في القرن الحادي والعشرين، كما يشير إلى أن التفكير الناقد هو من مستحقات الطالب الجامعي الذي يتعلق بتمحيص كل ما يطرح عليه من أفكار بطريقة منطقية، في حين أن الحرية الأكاديمية هي من مستحقات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات. وكان من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث: أن التفكير الناقد والحرية الأكاديمية من الركائز الأساسية للجامعات الحديثة، وأن التفكير الناقد والحرية الأكاديمية يترتب عليهما حقوق ومسؤوليات، وأن التعلم الحر الإبداعي والنقدي يعد من أهم عوامل جذب الجامعات الغربية في مجال منافستها في السوق العالمية.

أما دراسة ماكفارلين (Macfarlane, 2012) والتي كانت بعنوان " Re - framing student academic freedom : acapability Perspective" وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الأبعاد السلبية والإيجابية لإعادة صياغة الحرية الأكاديمية، واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جميع الدراسات السابقة عن الموضوع قيد الدراسة في برلين والأمم المتحدة وماليزيا وهونج كونج، وأظهرت نتائج الدراسة أن إعادة الصياغة للحرية الأكاديمية للطالب الجامعي توفر نهجاً بديلاً عن منهج التفسير السلبي للمسؤوليات الملقاة على عاتق أساتذة الجامعات، وبينت أن الحرية الأكاديمية للطالب تتمثل في حرية التعبير وحرية التعليم والتعليم العالي وحرية دراسة المادة التي يختارها، وبينت الدراسة أن هناك العديد من العوامل مثل: شعور الطلاب بالعزلة في الحرم الجامعي وغيرها. وتلزم الجامامعة بتطوير سياساتها فيما يخدم مصلحة الطالب الأكاديمية، وأوصت الدراسة على أهمية العمل على تضمين الحرية الأكاديمية للطالب الجامعي ضمن المناهج الدراسية من خلال العمل على تطويرها ليصبح مفكراً وناقداً مستقلاً.

وفي دراسة تايوو (Taiwo,2012) والتي كانت بعنوان " Regulatory Bodies, Academic Freedom and Institutional Autonomy in Africa " فقد هدفت الدراسة إلى دراسة معاني الحرية الأكاديمية ومحتواها وتحدياتها، واستقلال مؤسسات التعليم العالي، واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي عن طريق استخدام الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة والمجربة في نيجيريا؛ للاستفادة منها عند التطبيق في مؤسسات التعليم العالي في جنوب افريقيا، وأظهرت نتائج الدراسة أن الحرية الأكاديمية لم يخصص لها بند في التعليم العالي النيجيري، ولكن تم استخلاصها من القوانين الأخرى التي طالبت بأن يكون هناك سيطرة محدودة للجامعات الحكومية، وأوصت بضرروة المشاركة في المبادرات الخاصة والتقييم الدوري لأداء مؤسسات التعليم العالي، وبرامجها بهدف تطبيق الحرية الأكاديمية بشكل فعال ولضمان ملاءمتها للبيئة الأفريقية .

أما دراسة هوجان وتروتر (Hogan, Trotter,2013) والتي كانت بعنوان " Academic freedom in Canadian higher education " وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع الحرية

المنارة للاستشارات

الأكاديمية في الجامعات الكندية ومقارنتها في كل من مقاطعتي كولومبيا وأونتاريو، وقد جرى استخدام المنهج التاريخي. وقد تركزت مظاهر الحرية على الشعور بالأمن الوظيفي، والحماية من الفصل التعسفي، وقدرة عضو هيئة التدريس على التأثير في طلبته، والمشاركة في عملية صناعة القرارات، وركزت الدراسة على المقارنة بين المقاطعتين مقاطعة كولومبيا حيث تبين أنه في (مقاطعة كولومبيا) يتم إعطاء أعضاء هيئة التدريس درجة أكبر من الحرية في المشاركة بالشؤون الأكاديمية للكلية أو المعهد، على الرغم من أن السلطة الأساسية بقيت بيد المجالس، بينما في (أونتاريو) فإن السلطة بيد الإدارة العليا وخاصة المالية والأكاديمية، بالرغم من وجود الهياكل التنظيمية من مجالس الأقسام والكليات.

ب- الدراسات العربية :

أجرى البلعاسي (2008) دراسة بعنوان " درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى الأكاديميين في كليات التربية في الجامعات الرسمية في المملكة العربية السعودية " وهدفت الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة الأكاديميين في كليات التربية للحرية الأكاديمية. وقد صمم الباحث استبانة للحصول على البيانات من عينة الدراسة التي بلغ عددها (734) عضو هيئة تدريس. وكان من أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة أن ممارسة الأكاديميين في كليات التربية الحرية الأكاديمية في مجال المحتوى التدريسي كانت مرتفعة مقارنة بأساليب التدريس والبحث العلمي والمشاركة في صنع القرار، ومن حيث العموم فقد كانت ممارستهم الحرية الأكاديمية متوسطة.

وأجرت حمدان (2008) دراسة بعنوان " العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء العيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية " وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، باختلاف الجنس، والرتبة العلمية، والخبرة، والكلية، باستخدام المنهج الارتباطي. تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيرزيت، وجامعة القدس (أبو ديس)، والجامعة العربية الأمريكية، الذين بلغ عددهم (1498) عضو هيئة تدريس، وقد اختيرت عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ حجمها (300) عضو هيئة تدريس. ولتحقيق أهداف الدراسة جرى استخدام استبانتين، الأولى لقياس الحرية الأكاديمية، والثانية لقياس الولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية. تبين أن درجة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية كانت متوسطة، كما تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية. إضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كل من الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى الأعضاء تبعاً لمتغيرات الرتبة العلمية، ونوع الكلية، والجنس، والخبرة.

وأجرى الشبول والزيود (2009) دراسة بعنوان " الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة " هدفت الدراسة إلى تعرف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، كما هدفت إلى كشف الفروق ذات الدلالة الإحصائية في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية الرسمية والخاصة للحرية الأكاديمية باختلاف الجنس، والخبرة، والرتبة الأكاديمية،

المنارة للاستشارات

ونوع الجامعة. استخدم الباحثان المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من (4123) عضواً في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة. جرى اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية بلغت (632) عضو هيئة تدريس. ولتحقيق أهداف الدراسة جرى بناء استبانة مكونة من (47) فقرة. توصلت الدراسة إلى أن تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية جاءت متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في مجال اتخاذ القرار لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، لصالح الذكور، فيما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في مجالات حرية التعبير، والبحث العلمي والتدريس. إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للرتبة الأكاديمية في مجال البحث العلمي والتدريس لصالح رتبة الأستاذ، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجامعة في جميع المجالات، لصالح الجامعات الخاصة.

كما أجرى الطراونة وآخرون (2011) دراسة بعنوان " الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية : دراسة ميدانية " فقد هدفت إلى التعرف إلى واقع الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية. حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدم الفريق استبانة لجمع البيانات عن الوضع الراهن للحرية الأكاديمية، تبعاً لمتغيرات الجنس، والتخصص، والكلية، والخبرة، والدرجة الأكاديمية، ونوع عقد العمل، ونوع المهمة الإدارية. تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، البالغ عددهم (2582) عضواً، واستخدم الباحثون أسلوب العينة الطبقية العشوائية، حيث بلغ عدد أفراد العينة (607) فرداً، أظهرت النتائج أن مستوى الحرية الأكاديمية لدى أفراد العينة عموماً، جاء بدرجة قليلة، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحرية الأكاديمية تبعاً للجنس والكلية والرتبة الأكاديمية.

أما دراسة خطايبة والسعود (2011) والتي كانت بعنوان "تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي" فقد سعت الدراسة إلى التعرف إلى تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وعلاقة ذلك بإنجازهم البحثي. استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج المسحي الارتباطي. وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية، والبالغ عددهم (4789) عضواً، وبلغت عينة الدراسة (510) أعضاء جرى اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية .ولغايات جمع البيانات ؛ جرى تطوير استبانة لتعرف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية. أظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وكذلك إنجازهم البحثي جاءت بدرجة متوسطة، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، تعزى لنوع الكلية، لصالح الكليات الإنسانية. فيما أشارت إلى عدم وجود فروق تعزى لمتغيري الرتبة الأكاديمية، وجامعة التخرج، وقد جاءت الحرية الأكاديمية في مجال التدريس بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.46)، في حين جاءت الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي بالمرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.35).

المنارة للاستشارات

وفي دراسة أجرتها درويش(2011) بعنوان "درجة توفر الحرية الأكاديمية في جامعة سلمان بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس أنفسهم" فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة توفر الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة سلمان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس أنفسهم، تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة سلمان بن عبد العزيز في الكليات المختلفة. وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية من مجتمع يلغ عددهم (302) عضواً، وكان المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي الارتباطي، والأداة التي تم جمع البيانات من خلالها هي الاستبانة. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن درجة توفر الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سلمان جاء بدرجة مرتفعة في جميع المجالات، وأظهرت النتائج عدم ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات وفي الدرجة الكلية باستثناء حرية اتخاذ القرارات ولصالح الذكور، وعدم ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) تعزى لسنوات الخبرة في جميع المجالات والأداة ككل باستثناء حرية التعبير عن الرأي وخدمة المجتمع، ولصالح فئة من 1-5 سنوات، وعدم ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر التخصص العلمي في جميع المجالات والدرجة الكلية .

أما الذيباني (2015) فقد أجرى دراسة بعنوان " محددات الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية في ضوء لوائح التعليم العالي دراسة تحليلية مسحية " فقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم محددات الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية في ضوء لوائح التعليم العالي، ومعرفة مستوى المعرفة بمحددات الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وقد استخدم المنهج التحليلي في تحليل مواد لوائح التعليم العالي، ومعرفة أهم محددات الحرية الأكاديمية التي تتيحها هذه اللوائح، كما استخدم المنهج الوصفي المسحي في تحديد مستوى معرفة أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السعودية بمحددات الحرية الأكاديمية. ولتحقيق ذلك أجري مسح لعينة بلغ عددها (985) من أعضاء هيئة التدريس. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج حول أهم محددات الحرية الأكاديمية المعرفية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

وفي دراسة أجراها الزبون والبرجس (2015) والتي كانت بعنوان " واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية " فقد هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية، تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعات الشمال في المملكة العربية السعودية وعينة الدراسة من (296) عضو هيئة تدريس، ولأغراض تحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداة الدراسة (استبانة) وبعد جمع المعلومات وتحليلها، أظهرت نتائج الدراسة أن واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية جاء بدرجة متوسطة، كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أعضاء العيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث، وعدم وجود فروق بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الخبرة والرتبة الأكاديمية. وأوصت الدراسة على ضرورة أن تقوم الجامعة بتوفير كافة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس المتمثل في اتخاذ القرارات الإدارية

المنارة للاستشارات

والمالية، ووضع ما يناسبه من اللوائح والأنظمة والإجراءات التي تساعده على تحقيق أهدافه التعليمية والبحثية .

وأجرت العامري (2015) دراسة بعنوان " الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الباحة من وجهة نظرهم" هدفت إلى التعرف إلى الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الباحة، كما هدفت إلى الكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة حول ممارسة الحرية الأكاديمية التي تعزى إلى متغيرات (الرتبة الأكاديمية، الجنس، الجنسية، نوع الكلية). ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي المسحي. وتمثلت أداة الدراسة في استبانة جرى التأكد من صدقها وثباتها. وتكون مجتمع الدراسة من (985) من أعضاء الهيئة التدريسية، وجرى اختيار (350) عضواً بأسلوب العينة الطبقية العشوائية. وتبين من تحليل النتائج أن المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كانت بدرجة متوسطة. حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.13) بانحراف معياري (0.75)، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة الباحة حول درجات الحرية وأبعادها وفقاً للجنس لصالح الذكور. بينما لا توجد فروق بين المتوسطات حول ممارسة الحرية الأكاديمية في بعد خدمة المجتمع. ووجود فروق حول درجات الحرية الأكاديمية الكلية على بعدي (البحث العلمي، خدمة المجتمع) وفقاً للجنسية لصالح السعوديين .وتوجد فروق حول درجات الحرية الأكاديمية وأبعادها وفقاً للكلية الجامعية لصالح الكليات العلمية. وكذلك تبين وجود فروق على الدرجة الكلية وبأبعاد (التدريس، البحث العلمي، المشاركة بصناعة القرار) تُعزى إلى متغير الرتبة الأكاديمية لصالح عضو هيئة التدريس من رتبة الأستاذ.

كما أجرى العجلوني (2016) دراسة بعنوان " الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن " فقد هدفت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمالي المملكة. ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي. تمثلت أداة الدراسة في استبانة جرى التأكد من صدقها وثباتها.تكون مجتمع الدراسة من (373) من أعضاء الهيئة التدريسية، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية بلغت (170) عضو هيئة تدريس. تبين من تحليل النتائج أن المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.67) وبانحراف معياري (1.13)وجاء مجال ممارسة الحرية الأكاديمية بمجال المشاركة في صنع القرار بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.85) بدرجة متوسطة، تلاه مجال خدمة المجتمع بمتوسط حسابي (2.75) وبدرجة متوسطة ثم مجال البحث العلمي حيث بلغ متوسطه الحسابي (2.73) بدرجة متوسطة .وأخيراً جاء مجال ممارسات أعضاء هيئة التدريس بمجال التدريس بالترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.59) وبدرجة متوسطة. كما تبين وجود فروق ذات دلالّة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) بين متوسطات استجابات

المنارة للاستشارات

افراد العينة وفقاً للجنس لصالح الذكور في جميع المجالات، والأداة ككل، عدا مجال البحث العلمي. بينما لا توجد فروق بين المتوسطات حول ممارسة الحرية الأكاديمية في جميع المجالات والأداة ككل تبعا لمتغيري الكلية والرتبة الأكاديمية.

التعليق على الدراسات السابقة :

أفاد الباحث من الدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري وبناء أداة الدراسة وتحديد أهدافها ومتغيراتها ؛ إذ اطلع على الأطر النظرية التي أوردتها واقتبس من بعضها، كما استفاد من مجالات الحرية الأكاديمية التي أوردتها بعض تلك الدراسات في تصميم أنموذج الدراسة وأداتها، وقد اتفقت أغلب الدراسات السابقة في منهجيتها مع الدراسة الحالية في استخدام المنهج الوصفي كمنهجية بحث، كما تنوعت أفراد عينات الدراسات السابقة تبعاً لنوع المستجيب. وكذلك أفاد من نتائج تلك الدراسات؛ إذ تم دعم نتائج هذه الدراسة وربطها بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة . وإن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها :

1- تُعد من الدراسات القليلة التي ربطت بين الحرية الأكاديمية والقيادات الأكاديمية، في حين ركزت معظم الدراسات السابقة على أعضاء الهيئة التدريسية .

2- بحثت الدراسة في أربعة أبعاد للحرية الأكاديمية اشتملت على : (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع، صناعة القرار)، مما يعطيها شمولية في بحث الموضوع بينما معظم الدراسات السابقة ركزت على دراسة بعض تلك العناصر .

3- تبين من الدراسات السابقة بأن هناك تفاوتاً في مستوى الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وقد يعزوه الباحث إلى تفاوت مستوى الحريات السياسية والاجتماعية في البلدان العربية، التي غالبا ما تنعكس على الواقع الأكاديمي والإداري في الجامعات. وقد يعود هذا التفاوت أيضا إلى التفاوت في مستوى وجود ونشاط مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في هذه البلدان.

4- تعد الدراسة الأولى - في حدود اطلاع الباحث - التي درست موضوع الحرية الأكاديمية لدى القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية . مما يجعلها تتميز في مجتمعها مقارنة بالدراسات السابقة .

طريقة الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة : اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي التحليلي لملائمة أهداف الدراسة الذي يهتم بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة وخصائصها، أما التعبير الكمي فيصفها وصفاً رقمياً، كما يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع ظواهر أخرى .

مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية في مدينة الرياض في العام الجامعي 2016 /2017 والبالغ عددهم (635) قائداً أكاديمياً من القادة الأكاديميين بالجامعات السعودية الرسمية في مدينة الرياض، وذلك حسب آخر التقارير الإحصائية الصادرة عن تلك الجامعات للعام 2016/2015م.

المنارة للاستشارات

عينة الدراسة : تكونت عينة الدراسة من (275) قائداً أكاديمياً، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد أخذت عينة عشوائية مثلت ما نسبته (43%) من مجتمع الدراسة الكلي، تم استرجاع (243) استبانة وبعد مراجعتها تبين أن هناك (8) استبانات غير صالحة للتحليل تم استبعادها وقد تبقى (235) استبانة تم اعتمادها للتحليل الإحصائي والتي شكلت ما نسبته (85%)، وتوضح الجداول (4-1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة .

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة من القادة الأكاديميين حسب متغير التخصص الأكاديمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
التخصص الأكاديمي	التخصص الصحي	80	34%
	التخصص العلمي	89	38%
	التخصص الإنساني	66	28%
المجموع الكلي		235	100%

جدول (2)

توزيع عينة الدراسة من القادة الأكاديميين حسب متغير الرتبة الأكاديمية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	67	29%
	أستاذ مشارك	60	25%
	أستاذ مساعد	108	46%
المجموع الكلي		235	100%

جدول (3)

توزيع عينة الدراسة من القادة الأكاديميين حسب متغير المركز الوظيفي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المركز الوظيفي	عميد	35	15%
	وكيل	95	40%
	رئيس قسم	105	45%
المجموع الكلي		235	100%

المنارة للاستشارات

جدول (4)

توزيع عينة الدراسة من القادة الأكاديميين حسب متغير الجامعة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الجامعة	جامعة الملك سعود	96	41%
	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	79	33%
	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	60	26%
المجموع الكلي		235	100%

أداة الدراسة :

تكونت أداة الدراسة من قسمين :

القسم الأول : معلومات شخصية عن المستجيب (التخصص الأكاديمي، الرتبة الأكاديمية، المركز الوظيفي، الجامعة)

القسم الثاني : تم استخدام أداة لقياس درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم والتي طورها الباحث من خلال مراجعة الأدب السابق الذي يتعلق بموضوع الدراسة، وقد اشتملت الأولى على (24) فقرة .

صدق أداة الدراسة :

للتأكد من صدق أداتي الدراسة قام الباحث بعرضها على مجموعة من الخبراء والمحكمين من أستاذة الجامعات الأردنية والسعودية من المتخصصين في القيادة التربوية، والقياس والتقويم وكان الغرض من التحكيم التحقق من درجة مُناسَبة صياغةِ الفقرات لغوياً، ومدى انتماء الفقرة إلى المجال الذي وردت فيه، ومدى قياسها لذلك المجال الذي تنتمي إليه وقد تم الاخذ بملاحظات الأستاذة المحكمين، فتم تعديل صياغة الفقرات وحذف بعضها الآخر، وهي التي لم تحصل على نسبة موافقة (80%) فأكثر من آراء المحكمين، وقد تكونت أداة قياس درجة ممارسة الحرية الأكاديمية من (24) فقرة، إذ أعطي لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم (ليكرت) الخماسي، فقد أعطي البديل دائماً (5) درجات، والبديل غالباً (4) درجات، والبديل أحياناً (3) درجات، والبديل نادراً (2) درجتين، والبديل أبداً (1) درجة واحدة.

أولاً: صدق الاتساق الداخلي:

قام الباحث كذلك بحساب الاتساق الداخلي لأداة قياس درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم على عينة الدراسة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية له وهذا يوضح الصدق الداخلي للاستبيان، وجميع العبارات دالة احصائياً حيث كانت القيمة الاحتمالية للدلالة أقل من (0.05) مستوى دلالة إحصائية. والجدول رقم (5) يبين ذلك .

المنارة للاستشارات

جدول (5) يوضح معاملات ارتباط بيرسون الخطي ومربع معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لأداة الحرية الأكاديمية

م	العبـــــــــــارات	ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية	مربع ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية	الدلالة الاحصائية
البعد الأول : حرية التدريس				
.1	أقوم باختيار المقررات الدراسية التي أرغب بتدريسها بحرية ودون قيود.	0.19	0.04	0.003*
.2	أختار أسلوب التدريس المناسب للمقررات الدراسية التي أدرسها.	0.64	0.41	0.000*
.3	أستخدم الطريقة التي أراها مناسبة لتقييم الطلبة دون ضغوط من أحد.	0.29	0.08	0.000*
.4	أحدد المصادر العلمية للمقررات التي أدرسها بحرية تامة.	0.59	0.35	0.000*
.5	أفسر الحقائق العلمية للطلبة ضمن نطاق معرفتي الأكاديمية المتخصصة.	0.24	0.06	0.000*
.6	أمارس أداء أعمال إضافية بجانب العبئ التدريسي بحرية تامة.	0.57	0.33	0.000*
	المجموع الكلي	0.78	0.61	0.000*
	البعد الثاني : البحث العلمي			
.7	أقوم بإجراء البحوث العلمية التي أراها مناسبة دون قيود.	0.18	0.03	0.006*
.8	أختار المشكلات الواجب التصدي لها عند اختيار البحث بحرية تامة.	0.31	0.10	0.000*
.9	أختار المجلات العلمية والدوريات وأوعية النشر للبحوث التي أجريها.	0.14	0.02	0.036*
.10	أحصل على دعم مالي من جهات حكومية أو خاصة لإجراء البحوث العلمية.	0.21	0.04	0.002*
.11	أتقدم للترقية العلمية في ضوء انتاجي البحثي.	0.56	0.31	0.000*

المنارة للاستشارات

.12	توفر الجامعة قاعدة بيانات الكترونية ومساعدات تقنية للبحث العلمي.	0.26	0.07	0.000*
	المجموع الكلي	0.49	0.24	0.000*
	البعد الثالث : خدمة المجتمع			
.13	أتواصل مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بالتخصص الأكاديمي بحرية تامة.	0.53	0.28	0.000*
.14	أقدم الاستشارات والخبرات اللازمة للمجتمع المحلي دون قيود.	0.52	0.27	0.000*
.15	أشارك في عضوية مؤسسات المجتمع المحلي.	0.58	0.33	0.000*
.16	تؤسس الجامعة مراكز أبحاث تهدف إلى دراسة مشاكل المجتمع وسبل حلها.	0.51	0.26	0.000*
.17	تقدم الجامعة تسهيلات للقيام بالعمل التطوعي (داخلياً وخارجياً).	0.51	0.26	0.000*
.18	أشارك في الندوات العلمية وورش العمل التي يقيمها المجتمع المحلي.	0.66	0.43	0.000*
	المجموع الكلي	0.81	0.66	0.000*
	البعد الرابع : صناعة القرارات			
.19	أشارك في بناء الخطة الاستراتيجية للجامعة.	0.68	0.46	0.000*
.20	أشارك في وضع التعليمات والأنظمة والقوانين الجامعية ذات الاختصاص.	0.59	0.35	0.000*
.21	تعتمد الجامعة على الأسلوب العلمي في صناعة القرار وحل المشكلات.	0.49	0.24	0.000*
.22	تفرض الجامعة آراءها في القضايا الأكاديمية المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس.	0.50	0.25	0.000*
.23	أشارك أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار الجامعي.	0.51	0.26	0.000*
.24	أبدي رأيي في التعينات الأكاديمية والإدارية ذات الاختصاص.	0.50	0.25	0.000*
	المجموع الكلي	0.85	0.72	0.000*

* ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05

المنارة للاستشارات

يوضح الجدول السابق حساب الاتساق الداخلي بحساب معاملات ارتباط بيرسون الخطي، ومربع معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان، وهذا يوضح الاتساق الداخلي للاستبيان وجميع قيم الارتباطات دالة إحصائياً بقيمة احتمالية أقل من (0.05) مستوى دلالة إحصائية، حيث تراوحت معاملات ارتباط المحاور الأربعة بالمجموع الكلي للاستبيان بين (0.49 – 0.85).

ثانياً: الصدق العاملي التوكيدي للاستبيان:

استخدم الباحث التحليل العاملي التوكيدي للتأكد من بنية الاستبيان، وذلك عن طريق اختبار نموذج العامل العام الكامن لدى عينة البحث وهو الحرية الأكاديمية، حيث افتراض أن جميع العبارات تنتظم حول العامل العام حسبت مصفوفة التغاير بين محاور الاستبيان باعتبارها حزم لعبارات الاستبيان بطريقة (الأرجحية العظمى) Maximum likelihood وأسفرت نتائج التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الأولي لبيانات العينة عن مطابقة جيدة للنموذج حيث أن جميع القيم خرجت عن المدى المثالي لكل مؤشر التي يقل اعتمادها على حجم العينة نظراً لأن حجم العينة في هذا البحث كبير مثل مربع كاي (CHI^2) فقد أشارت النتائج إلى صدق هذا النموذج حيث حققت مؤشرات حسن مطابقة مقبولة إلى درجة كبيرة ويوضح الجدول رقم (6) مؤشرات حسن المطابقة لبيانات النموذج .

جدول (6): مؤشرات حسن المطابقة لنموذج التحليل العاملي التوكيدي للاستبيان Goodness of Fit Statistics

مؤشرات حسن المطابقة	القيادة الأخلاقية قيمة المؤشر	المدى المثالي للمؤشر
مؤشر حسن المطابقة Goodness of Fit Index (GFI)	0.735	صفر إلي 1
مؤشر حسن المطابقة المصحح بدرجات الحرية Adjusted Goodness of Fit Index(AGFI)	0.691	صفر إلي 1
مؤشر الافتقار إلي حسن المطابقة Parsimony Goodness of Fit Index(PGFI)	0.644	صفر إلي 1
مؤشر المطابقة المعياري Normed Fit Index (NFI)	0.654	صفر إلي 1
مؤشر المطابقة غير المعياري Non- Normed Fit Index (NNFI)	0.678	صفر إلي 1
مؤشر الافتقار إلي المطابقة المعياري Parsimony Normed Fit Index(PNFI)	0.612	صفر إلي 1
مؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index(CFI)	0.706	صفر إلي 1
مؤشر المطابقة التزايدي Incremental Fit Index (IFI)	0.703	صفر إلي 1
مؤشر المطابقة النسبي Relative Fit Index (RFI)	0.629	صفر إلي 1
جذر متوسط مربعات البواقي Root Mean Square Residual(RMSR)	0.082	صفر إلي 0.1

المنارة للاستشارات

الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA < 0.05) = 0.00	0.093	صفر إلي 0.1
Chi-square, DF قيمة كا^2 ودرجات الحرية	221.050, 2*	

ويتضح من الجدول السابق وقوع القيم في المدى المثالي لها، وبالتالي مطابقة النموذج مطابقة جيدة. حيث أسفرت نتائج التحليل العاملي التوكيدي عن مطابقة جيدة للنموذج الناتج من التحليل في ضوء مؤشرات Chi-Square=2162.48, df=560, P-value=0.00000, RMSEA=0.079 ومؤشرات المطابقة (GFI , AGFI , NFI , NNFI , PNFI , CFI , IFI , RFI) والتي تقيس إلي أي مدي تكون مطابقة النموذج أفضل بالمقارنة بالنموذج الرئيسي، وهذه المؤشرات اقُترح أنها تقع بين (صفر، 1) حيث تشير القيم القريبة من الواحد الصحيح لهذه الاستبيانات إلى مطابقة جيدة أما القيم القريبة من الصفر فتشير إلى مطابقة سيئة، وهذا يعني مصداقية عالية لتطبيق الاستبيان، وهو ما يشير إلي تحقيق الفرض الإحصائي في وجود ملائمة إحصائية بين نموذج محاور الاستبيان الذي يصفه البناء العاملي والبيانات المستمدة من العينة، أي أن التحليل العاملي التوكيدي قد أكد صدق البناء للاستبيان. والجدول رقم (7) يبين تشبعات فقرات الاستبيان:

جدول (7)

تشبعات عبارات الاستبيان على العامل العام للنموذج التوكيدي لاستبيان الحرية الأكاديمية بالنموذج التوكيدي

م	أبعاد الاستبيان	العبارات	التشبع	الخطأ المعياري لتقدير التشبع	P value
.1	حريـــة التدريس	1-6	.907	.115	0.002*
.2	البحث العلمـــــي	7-12	.578	.085	0.000*
.3	خـدمة المجتمع	12-18	.323	.094	0.000*
.4	صناعـــــة القرار	19-24	.386	.098	0.000*

(*) تشبع دال عند مستوى دلالة (0.01)

تراوحت تشبعات أبعاد استبيان الحرية الأكاديمية بالنموذج التوكيدي بين (0.323 – 0.907) تشبعات، دالة إحصائية مما يؤكد صدق نموذج البناء التوكيدي للاستبيان،

ثبات أداة الدراسة :

تكون استبيان الحرية الأكاديمية من (24) فقرة، حيث تم تطبيقه على عينة بلغ عددها (235) من القيادات الأكاديمية، وتم حساب ثبات الأبعاد الأربعة ومجموع المقياس باستخدام معامل كرونباخ الفا لإجمالي استبيان الحرية الأكاديمية ككل حيث بلغت (0.799)، مما يدل على ثبات الاستبيان. كما يدل أن معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لـ سبيرمان / براون كانت قيمته

المنارة للاستشارات

(0.760)، كما وضحت معامل جوتمان للثبات التي بلغت قيمته (0.770) مما يؤكد ثبات الاستبيان، وبذلك يمكن الوثوق بصدق وثبات الاستبيان وصلاحيته للتطبيق. والجدول رقم (8) يوضح ذلك :

جدول رقم (8): بيان بمعاملات الثبات لمحاور استبيان الحرية الأكاديمية والاستبيان ككل

الابعاد	عدد العبارات	معامل كرونباخ ألفا للثبات	معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لـ سبيرمان / براون	معامل جوتمان
حريـة التـــدريس	6	0.712	0.753	0.753
البحث العلمـــــــي	6	0.770	0.741	0.740
خـدمـــة المجتمع	6	0.780	0.749	0.732
صناعـــة القرارات	6	0.774	0.706	0.780
اجمالي الاستبيان	24	0.799	0.760	0.770

يتضح من الجدول السابق أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لإجمالي استبيان الحرية الأكاديمية ككل بلغت (0.799)، مما يدل على ثبات الاستبيان. كما يدل أن معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لـ سبيرمان / براون كانت قيمته (0.760)، كما وضحت معامل جوتمان للثبات التي بلغت قيمته (0.770) مما يؤكد ثبات الاستبيان، وبذلك يمكن الوثوق بصدق وثبات الاستبيان وصلاحيته للتطبيق.

الأساليب الإحصائية :

استخدم الباحث مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية لوصف العينة والتحقق من ثبات وصدق أداة البحث، وتحليل نتائجه، وهذه الأساليب الإحصائية هي:

1. التكرارات والنسب المئوية.(Frequency)
2. معامل ألفا كرونباخ (Cranach's Alpha) لحساب ثبات الاستبيان.
3. معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لـ سبيرمان/ براون (Split-Half Coefficient)
4. معامل ارتباط بيرسون الخطي لقياس صدق المحاور (Pearson Correlation Coefficient).
5. مربع معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات (Pearson Correlation Coefficient R2).
6. التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis)
7. المتوسطات الحسابية.(Mean)
8. الانحرافات المعيارية.(Std. Deviation±)
9. النسب الموزونة للمتوسطات (Mean Of Change)
10. اختبار تحليل التباين الأحادى للمتغيرات المستقلة (One- Way Anova)

المنارة للاستشارات

11. اختبار شيفية للمقارنات المتعددة (Scheffe Test)

إجراءات التصحيح :

للتعرف على درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم أعتمد الباحث المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة لتكون مؤشراً على درجة الممارسة، بالاعتماد على المعيار التالي في الحكم على تقدير المتوسطات الحسابية، وتم تقسيم درجات التقدير إلى ثلاثة مستويات (مرتفع، متوسط، منخفض)، بالاعتماد على المعادلة الآتية:

عدد المستويات = (الحد الأعلى للبدائل- الحد الأدنى للبدائل) / 3 = 1.33

المدى الأول : (1 + 1.33 = 2.33)، والمدى الثاني: (2.33+1.33= 3.66) والمدى الثالث: (3.67+1.33=5) وعليه تصبح بعد ذلك التقدير ات كالتالي :

1. **أقل من أو يساوي (2.33) مؤشراً منخفضاً.**
2. **أكبر من (2.33) وأقل من (3.67) مؤشراً متوسطاً.**
3. **أكبر من أو تساوي (3.67) مؤشراً مرتفعاً.**

نتائج الدراسة ومناقشتها :

قام الباحث باستخدام تحليل إجابات الاستبانة من خلال برنامج (SPSS) الإحصائي، وكانت إجابات كل فقرة في استبيان الحرية الأكاديمية وفق معيار خماسي يوضح معيار الإجابات للمفحوصين على عبارات الاستبانة كالتالي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	موافق أحياناً	غير موافق	غير موافق أبداً
الترميز	5	4	3	2	1

وللإجابة على تساؤلات الدراسة التالية:

س1- ما درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم ؟

س2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي ؟

س3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية ؟

المنارة للاستشارات

س4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير المركز الوظيفي ؟

س5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجامعة ؟

السؤال الأول: ما درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم ؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، والجدول رقم (9) يوضح ذلك.

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمقياس درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم مرتبة تنازلياً

م	العبـــــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة الموزونة	الترتيب	المستوى
1	أقوم باختيار المقررات الدراسية التي أرغب بتدريسها بحرية ودون قيود.	2.77	1.22	55%	4	متوسط
2	أختار أسلوب التدريس المناسب للمقررات الدراسية التي أدرسها.	2.45	1.21	49%	6	متوسط
3	أستخدم الطريقة التي أراها مناسبة لتقييم الطلبة دون ضغوط من أحد.	2.67	1.36	53%	5	متوسط
4	أحدد المصادر العلمية للمقررات التي أدرسها بحرية تامة.	3.15	1.21	63%	1	متوسط
5	أفسر الحقائق العلمية للطلبة ضمن نطاق معرفتي الأكاديمية المتخصصة.	2.93	1.37	59%	3	متوسط
6	أمارس أداء أعمال إضافية بجانب العبئ التدريسي بحرية تامة.	3.07	1.32	61%	2	متوسط
	البعد الأول : حرية التدريس	2.84	0.87	57%	4	متوسط
7	أقوم بإجراء البحوث العلمية التي أراها مناسبة دون قيود.	2.95	1.33	59%	2	متوسط
8	أختار المشكلات الواجب التصدي لها عند اختيار البحث بحرية تامة.	3.37	1.31	67%	1	متوسط

المنارة للاستشارات

9	أختار المجلات العلمية والدوريات وأوعية النشر للبحوث التي أجريها.	2.82	1.29	56%	5	متوسط
10	أحصل على دعم مالي من جهات حكومية أو خاصة لإجراء البحوث العلمية.	2.87	1.33	57%	4	متوسط
11	أتقدم للترقية العلمية في ضوء انتاجي البحثي.	2.93	1.32	59%	3	متوسط
12	توفر الجامعة قاعدة بيانات الكترونية ومساعدات تقنية للبحث العلمي.	2.71	1.22	54%	6	متوسط
	البعد الثاني : البحث العلمي	2.94	0.84	59%	3	متوسط
13	أتواصل مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بالتخصص الأكاديمي بحرية تامة.	3.15	1.29	63%	6	متوسط
14	أقدم الاستشارات والخبرات اللازمة للمجتمع المحلي دون قيود.	3.64	0.70	73%	3	مرتفع
15	أشارك في عضوية مؤسسات المجتمع المحلي.	3.42	1.37	68%	5	متوسط
16	تؤسس الجامعة مراكز أبحاث تهدف إلى دراسة مشاكل المجتمع وسبل حلها.	3.45	1.13	69%	4	متوسط
17	تقدم الجامعة تسهيلات للقيام بالعمل التطوعي (داخلياً وخارجياً).	3.67	1.12	73%	2	مرتفع
18	أشارك في الندوات العلمية وورش العمل التي يقيمها المجتمع المحلي.	3.86	1.03	77%	1	مرتفع
	البعد الثالث : خدمة المجتمع	3.53	0.61	71%	2	متوسط
19	أشارك في بناء الخطة الاستراتيجية للجامعة.	3.37	1.31	67%	6	متوسط
20	أشارك في وضع التعليمات والأنظمة والقوانين الجامعية ذات الاختصاص.	3.63	1.29	73%	3	متوسط
21	تعتمد الجامعة على الأسلوب العلمي في صناعة القرار وحل المشكلات.	3.42	1.29	68%	5	متوسط
22	تفرض الجامعة آراءها في القضايا الأكاديمية المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس.	3.57	1.17	71%	4	متوسط
23	أشارك أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار الجامعي.	3.67	1.28	73%	2	مرتفع
24	أبدي رأيي في التعيينات الأكاديمية والإدارية ذات الاختصاص.	3.77	1.10	75%	1	مرتفع
	البعد الرابع : صناعة القرارات	3.57	0.65	71%	1	متوسط
	المجموع الكلي لاستبيان الحرية الأكاديمية	3.22	0.56	64%		متوسط

المنارة للاستشارات

يوضح الجدول درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم مرتبة حسب الأهمية بالنسبة لمحاور الاستبيان، حيث بلغ المتوسط للاستبيان ككل (3.22) وبلغت النسبة الموزونة (64%) وانحراف معياري بلغ (0.56) وكان محور صناعة القرارات بالترتيب الأول في الاستبيان بمتوسط حسابي (3.57) وبنسبة موزونة (71%) وانحراف معياري (0.65)، وجاء محور حرية التدريس بالترتيب الرابع في هذا الاستبيان، بمتوسط حسابي (2.84) وبنسبة موزونة (57%) وانحراف معياري (0.57).

1- حرية التدريس : ويلحظ من الجدول رقم (9) أن بعد حرية التدريس جاء بالترتيب الرابع والأخير من حيث الأهمية النسبية وبمتوسط حسابي (2.84) وبانحراف معياري (0.87) وبنسبة موزونة (57%)، ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا المجال يشير إلى نسبة قبول متوسطة، كما نلحظ من متوسطات الإجابات عن فقرات الاستبيان في بعد (حرية التدريس) أنها جميعاً تشكل قبولاً متوسطاً حيث تراوحت المتوسطات ما بين (2.45-3.15) وتراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (1.21-1.37)، وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة الرابعة (3.15) وبانحراف معياري (1.21) وتشير إلى أن القائد الأكاديمي يحدد المصادر العلمية للمقررات التي يدرسها بحرية تامة.

2- البحث العلمي : ويلحظ من الجدول رقم (9) أن بعد البحث العلمي جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية وبمتوسط حسابي (2.94) وبانحراف معياري (0.84) وبنسبة موزونة (59%)، ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا المجال يشير إلى نسبة قبول متوسطة، كما نلحظ من متوسطات الإجابات عن فقرات الاستبيان في بعد (البحث العلمي) أنها جميعاً تشكل قبولاً متوسطاً حيث تراوحت المتوسطات ما بين (2.71-3.37) وتراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (1.22-1.33)، وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة الثامنة (3.37) وبانحراف معياري (1.31) وتشير إلى أن القائد الأكاديمي يختار المشكلات الواجب التصدي لها عند اختيار البحث بحرية تامة.

3- خدمة المجتمع : ويلحظ من الجدول رقم (9) أن بعد خدمة المجتمع جاء بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية وبمتوسط حسابي (3.53) وبانحراف معياري (0.61) وبنسبة موزونة (71 %)، ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا المجال يشير إلى نسبة قبول متوسطة، كما نلحظ من متوسطات الإجابات عن فقرات الاستبيان في بعد (خدمة المجتمع) أنها تتراوح بين القبول المتوسط والمرتفع حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.15-3.86) وتراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (0.70-1.37)، وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة الثامنة عشر (3.86) وبانحراف معياري (1.03) وتشير إلى أن القائد الأكاديمي يشارك في الندوات العلمية وورش العمل التي يقيمها المجتمع المحلي.

4- صناعة القرارات : ويلحظ من الجدول رقم (9) أن بعد صناعة القرارات جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية وبمتوسط حسابي (3.57) وبانحراف معياري (0.65) وبنسبة موزونة (71 %)، ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا المجال يشير إلى نسبة قبول متوسطة، كما نلحظ من متوسطات الإجابات عن فقرات الاستبيان في بعد (صناعة القرارات) أنها تشكل في معظمها قبولاً متوسطاً حيث تراوحت المتوسطات (3.37-3.77) وتراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (1.10-

المنارة للاستشارات

(1.31)، وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة الرابعة والعشرين (3.77) وبانحراف معياري (1.10) وتشير إلى أن القائد الأكاديمي يبدي رأيه في التعينات الأكاديمية والإدارية ذات الاختصاص.

ومما تقدم نجد أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعات السعودية جاءت بدرجة متوسطة وفقاً لمقياس الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لإجابات القيادات الأكاديمية عن أبعاد الحرية الأكاديمية مجتمعة (3.22) مما يوجب على قيادة الجامعة إيلاء نمط الحرية الأكاديمية اهتماماً كبيراً خاصة في بعد حرية التدريس التي جاءت في المرتبة الأخيرة مقارنة بالأبعاد الأخرى قيد الدراسة .

السؤال الثاني : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي ؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي لتحديد درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم حسب متغير التخصص الأكاديمي (الصحي-العلمي-الإنساني)، والجدول رقم (10) يوضح ذلك.

جدول رقم (10)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق في اتجاهات القيادات الأكاديمية نحو ممارسة الحرية الأكاديمية وفقاً لمتغير التخصص الأكاديمي (الصحي- العلمي- الإنساني)؟

الابعاد	التخصص الأكاديمي						قيمة ف	الدلالة الاحصائية
	الصحي		العلمي		الإنساني			
	المتوسط	±الانحراف المعياري	المتوسط	±الانحراف المعياري	المتوسط	±الانحراف المعياري		
حرية التدريس	3.6	0.68	3.5	0.63	3.6	0.65	0.407	0.666
البحث العلمي	3.6	0.57	3.5	0.62	3.6	0.63	0.711	0.492
خدمة المجتمع	2.7	0.85	2.8	0.93	3.1	0.77	3.475	0.033*
صناعة القرارات	2.9	0.85	2.8	0.88	3.2	0.73	3.124	0.046*
اجمالي استبيان الحرية الأكاديمية	3.2	0.55	3.2	0.60	3.4	0.48	2.89	0.058

*فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من جدول تحليل التباين الأحادي السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين التخصص الأكاديمي (الصحي- العلمي- الإنساني) في متوسط درجة

المنارة للاستشارات

ممارسة أبعاد الحرية الأكاديمية لدى القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية من وجهة نظرهم، باستثناء بعدي خدمة المجتمع وصناعة القرارات حيث كانت هناك فروق دالة احصائياً بين التخصص الأكاديمي عند مستوى دلالة (0.05) لصالح متوسط تخصص الإنساني، ولمعرفة لصالح من تعود الفروق بين أي من أزواج التخصص الأكاديمي فقد تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة، وتبين وجود فروق بين كل من التخصص (الانساني والعلمي) و (الانساني والصحي) عند مستوى دلالة (0.05).

السؤال الثالث : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية ؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي لتحديد درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم حسب متغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ- أستاذ مشارك- أستاذ مساعد)، والجدول رقم (11) يوضح ذلك.

جدول رقم (11)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق في اتجاهات القيادات الأكاديمية نحو ممارسة الحرية الأكاديمية وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ- أستاذ مشارك- أستاذ مساعد)

الابعاد	الرتبة الأكاديمية						قيمة ف	الدلالة الاحصائية
	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد			
	المتوسط	±الانحراف المعياري	المتوسط	±الانحراف المعياري	المتوسط	±الانحراف المعياري		
حرية التدريس	3.6	0.73	3.6	0.55	3.5	0.72	0.799	0.451
البحث العلمي	3.5	0.68	3.6	0.58	3.6	0.58	0.302	0.74
خدمة المجتمع	3.0	0.70	3.0	0.87	2.5	0.92	7.492	0.001*
صناعة القرارات	3.1	0.77	3.1	0.82	2.7	0.85	7.463	0.001*
اجمالي استبيان الحرية الأكاديمية	3.3	0.56	3.3	0.50	3.1	0.59	5.103	0.007*

*فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من جدول تحليل التباين الأحادي السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الرتبة الأكاديمية (أستاذ - أستاذ مشارك – أستاذ مساعد) في متوسط درجة ممارسة أبعاد الحرية الأكاديمية لدى القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية من وجهة نظرهم، باستثناء بعدي خدمة المجتمع وصناعة القرارات واجمالي استبيان الحرية

المنارة للاستشارات

الأكاديمية، حيث كانت هناك فروق دالة احصائياً بين الرتبة الأكاديمية عند مستوى دلالة (0.05) لصالح متوسط الأستاذ والأستاذ المشارك، ولمعرفة لصالح من تعود الفروق بين أي من أزواج الرتبة الأكاديمية، فقد تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة، وتبين وجود فروق بين كل من الرتبة الأكاديمية (الأستاذ والأستاذ المشارك) و (الاستاذ والأستاذ المساعد) و (الأستاذ المشارك والأستاذ) و (الأستاذ المشارك والأستاذ المساعد) عند مستوى دلالة (0.05).

السؤال الرابع : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير المركز الوظيفي ؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي لتحديد درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم حسب متغير المركز الوظيفي (عميد- وكيل- رئيس قسم)، والجدول رقم (12) يوضح ذلك.

جدول رقم (12)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق في اتجاهات القيادات الأكاديمية نحو ممارسة الحرية الأكاديمية وفقاً لمتغير المركز الوظيفي (عميد- وكيل- رئيس قسم)

الابعاد	المركز الوظيفي						قيمة ف	الدلالة الاحصائية
	عميد		وكيل		رئيس قسم			
	المتوسط	±الانحراف المعياري	المتوسط	±الانحراف المعياري	المتوسط	±الانحراف المعياري		
حرية التدريس	3.5	0.58	3.6	0.73	3.6	0.60	0.203	0.816
البحث العلمي	3.5	0.45	3.6	0.63	3.5	0.62	0.244	0.784
خدمة المجتمع	2.7	0.77	3.0	0.85	2.8	0.90	2.173	0.116
صناعة القرارات	2.8	0.75	3.0	0.83	2.9	0.87	0.951	0.388
اجمالي استبيان الحرية الأكاديمية	3.1	0.48	3.3	0.60	3.2	0.53	1.153	0.318

*فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من جدول تحليل التباين الأحادي السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين المركز الوظيفي (عميد-وكيل-رئيس قسم) في متوسط درجة ممارسة

المنارة للاستشارات

أبعاد الحرية الأكاديمية لدى القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية من وجهة نظرهم.

السؤال الخامس : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجامعة ؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي لتحديد درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم حسب متغير الجامعة (جامعة الملك سعود-جامعة الإمام -جامعة الأميرة نورة)، والجدول رقم (13) يوضح ذلك.

جدول رقم (13)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق في اتجاهات القيادات الأكاديمية نحو ممارسة الحرية الأكاديمية وفقاً لمتغير الجامعة (جامعة الملك سعود-جامعة الإمام -جامعة الأميرة نورة)

الابعاد	الجامعة						قيمة ف	الدلالة الاحصائية
	جامعة الملك سعود		جامعة الإمام		جامعة الأميرة نورة			
	المتوسط	±الانحراف المعياري	المتوسط	±الانحراف المعياري	المتوسط	±الانحراف المعياري		
حرية التدريس	3.6	0.65	3.5	0.63	3.6	0.68	0.407	0.666
البحث العلمي	3.6	0.63	3.5	0.62	3.6	0.57	0.711	0.492
خدمة المجتمع	3.1	0.77	2.8	0.93	2.7	0.85	3.475	0.033*
صناعة القرارات	3.2	0.73	2.8	0.88	2.9	0.85	3.124	0.046*
اجمالي استبيان الحرية الأكاديمية	3.4	0.48	3.2	0.60	3.2	0.55	2.89	0.058

*فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من جدول تحليل التباين الأحادي السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الجامعة (جامعة الملك سعود-جامعة الإمام –جامعة الأميرة نورة) في متوسط درجة ممارسة أبعاد الحرية الأكاديمية لدى القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية

المنارة للاستشارات

الرسمية من وجهة نظرهم، باستثناء بعدي خدمة المجتمع وصناعة القرارات حيث كانت هناك فروق دالة احصائياً بين الجامعة عند مستوى دلالة (0.05) لصالح متوسط جامعة الملك سعود، ولمعرفة لصالح من تعود الفروق بين أي من أزواج الجامعة، فقد تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة، وتبين وجود فروق بين كل من الجامعة (جامعة الملك سعود وجامعة الإمام) و (جامعة الملك سعود وجامعة الأميرة نورة) عند مستوى دلالة (0.05).

عرض النتائج وتفسيرها:

1. أظهرت الدراسة أن القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية يمارسون الحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم ولكن بدرجة متوسطة؛ ويعزو الباحث هذه الدرجة المتوسطة لممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية الرسمية إلى المركزية السائدة في الجامعات السعودية الرسمية بشكل عام، وسطوة التعليمات واللوائح التي تقيد ممارسات القيادات الأكاديمية، والشعور العام الذي يسود الأوساط الأكاديمية بضرورة الابتعاد عن أي سلوك من شأنه أن يولد المشكلات مع السلطة، كما تفتقر الجامعات بصورة مرضية، إلى نمط الحرية الأكاديمية والذي يتضمن الانفتاح وحرية اختيار المصادر وأساليب التدريس وخدمة المجتمع والتعبير عن الرأي، واختيار الأطر البحثية، بحرية تامة ودون تدخل وتوجيه. وتنسجم هذه النتيجة مع نتائج دراسة (العجلوني، 2016) (العامري، 2015) (الزبون والبرجس، 2015) (الخطايبة والسعود، 2011) (الشبول والزيود، 2009) (حمدان، 2009) (بلعاسي، 2008) والتي أظهرت أن درجة ممارسة القيادات الأكاديمية للحرية الأكاديمية جاء بدرجة متوسطة . بينما اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (الطراونة وآخرون، 2011) حيث جاء مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية متدنياً، ودراسة (درويش، 2011) حيث جاء مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية مرتفعاً.

2. أظهرت الدراسة توافر أبعاد الحرية الأكاديمية التي تمت دراستها لدى القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية بمستويات مختلفة. ويمكننا ترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية كما يلي : صناعة القرارات، خدمة المجتمع، البحث العلمي، حرية التدريس. وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة (العجلوني، 2016)، والتي تصدر فيها مجال المشاركة في صناعة القرار في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.85) بدرجة متوسطة، تلاه مجال خدمة المجتمع بمتوسط حسابي (2.75) وبدرجة متوسطة، ثم مجال البحث العلمي حيث بلغ متوسطه الحسابي (2.73) بدرجة متوسطة. وأخيراً جاء مجال ممارسات أعضاء هيئة التدريس بمجال التدريس بالترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.59) وبدرجة متوسطة. واختلفت نتائج هذه الدراسة جزئياً مع نتائج دراسة (خطايبة والسعود، 2011) التي تصدر فيها مجال التدريس الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.46)، بينما اتفقت معها في مجيء مجال البحث العلمي بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.35)، كما اختلفت مع نتائج دراسة (حمدان، 2008) التي جاء فيها مجال حرية التدريس بالمرتبة الأولى بنسبة مئوية (75.8%)، في حين اتفقت معها في مجيء مجال البحث العلمي بالمرتبة الثالثة بنسبة مئوية (66.6%)، فيما اختلفت معها في مجال المشاركة في اتخاذ القرار الذي جاء

المنارة للاستشارات

في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية بلغت (58%)، كما اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (الشبول والزيود، 2009) حيث تصدر مجال التدريس مجالات الحرية الأكاديمية بمتوسط حسابي (3.63)، في حين جاء البحث العلمي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.23)، بينما جاء مجال المشاركة في صنع القرار في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.93). أما بالنسبة لما يتعلق بكل مجال من مجالات الحرية الأكاديمية فكانت على النحو التالي: ففي مجال حرية التدريس : والذي جاء بالمرتبة الأخيرة فقد أظهرت الدراسة أن القيادات الأكاديمية يحددون المصادر العلمية للمقررات التي يدرسونها بحرية تامة، ويمارسون أداء أعمال اضافية بجانب العبئ التدريسي بحرية تامة، ويفسرون الحقائق العلمية لطلبتهم ضمن نطاق معرفتهم الأكاديمية المتخصصة ويقومون باختيار المقررات الدراسية التي يرغبون بتدريسها بحرية ودون قيود؛ ولكن بمستوى متوسط من الممارسة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسة القيادات الأكاديمية للحرية الأكاديمية بمجال حرية التدريس (2.84) والانحراف المعياري (0.87) وقد جاءت جميع فقرات هذا المجال بدرجة متوسطة، وتراوحت متوسطاتها بين (2.45-3.15)، وتعكس الانحرافات المعيارية التي تزيد على الواحد صحيح لجميع الفقرات تباين آراء أفراد العينة حول مضمون هذه الفقرات. وجاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تتحدث عن حرية القيادات الأكاديمية في تحديد المصادر العلمية للمقررات التي يدرسونها بحرية تامة، بمتوسط حسابي (3.15) وبانحراف معياري (1.21)، ويبدو أن ذلك منطقياً، فرصيد الخبرة والمكانة التي يتمتع بها القادة الأكاديميون تسمح لهم باختيار المقررات الدراسية، وتفسير الحقائق العلمية، وتحديد المصادر العلمية للمقررات الدراسية، ولكن الجامعة تفرض عليهم مجموعة من القيود بحيث لا يكون المنبر الجامعي منطلقاً للدعاية السياسية، أو النظريات ذات الطابع الأيدولوجي، وأن يرتبط ذلك بأهداف علمية محدودة. بينما جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تتحدث عن اختيار أسلوب التدريس المناسب للمقررات الدراسية التي يدرسها القادة الأكاديميون بمتوسط حسابي (2.45) وانحراف معياري (1.21)، ويعزى ذلك إلى أن النمط السائد في التدريس الجامعي واحد وفيه نوع من الرتابة وعدم التجديد. وهذا يتفق مع دراسة (العجلوني، 2016) (العامري، 2015) ويختلف مع نتائج دراسة (بلعاسي، 2008) (حمدان، 2008) (الشبول والزيود، 2009) (درويش، 2015) والتي جاءت فيها فقرات مجال التدريس بدرجة مرتفعة ودراسة (خطايبة والسعود، 2011) والتي جاء فيها مجال حرية التدريس في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية. وفي مجال البحث العلمي : والذي جاء بالمرتبة الثالثة فتُظهر الدراسة أن القيادات الأكاديمية تختار المشكلات الواجب التصدي لها عند اختيار البحث العلمي بحرية تامة، وتجري بحوثها التي تراها مناسبة دون قيود، وتتقدم للترقية العلمية في ضوء انتاجها البحثي؛ ولكن بمستوى متوسط من الممارسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسة القيادات الأكاديمية للحرية الأكاديمية بمجال البحث العلمي (2.94) والانحراف المعياري (0.84) وقد جاءت جميع فقرات هذا المجال بدرجة متوسطة، وتراوحت متوسطاتها بين (2.71-3.37)، وتعكس الانحرافات المعيارية التي تزيد على الواحد صحيح لجميع الفقرات تباين آراء أفراد العينة حول مضمون هذه الفقرات.

المنارة للاستشارات

ويعزى ذلك إلى وجود تحديات كبيرة أحياناً تقيد البحث العلمي في الجامعات، وعلى رأسها العائق المادي والبيروقراطي، وضعف الإنفاق على البحث العلمي، وقد يعود إلى أن اختيار المجلات والدوريات وأوعية النشر للبحوث التي تجريها الهيئات الأكاديمية يكون وفق اهتمامات المجلات العلمية نفسها، وبالاعتماد على السرعة في النشر العلمي، وأن ما يهم الجامعة أن تكون المجلات محكمة، وتصدر عن جهات جامعية، أو مراكز بحثية ذات سمعة طيبة، بالإضافة إلى أنه بالرجوع إلى اللوائح والتنظيمات المنظمة لترقيات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الرسمية لا تشترط مجلات بعينها. وجاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تتحدث عن حرية القيادات الأكاديمية في اختيار المشكلات الواجب التصدي لها عند اختيار البحث العلمي بحرية تامة، بمتوسط حسابي (3.37) وبانحراف معياري (1.31)، بينما جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تتحدث عن توفر الجامعة قاعدة بيانات الكترونية ومساعدات تقنية للبحث العلمي بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (1.22)، حيث جاءت بدرجة متوسطة، ويعزى ذلك إلى أن الجامعات السعودية لا تتدخل في اختيار المشكلات والموضوعات البحثية، وهي ذات طبيعة شخصية لا تستلزم موافقة الجامعة عليها مسبقاً في ظل عدم دعم الجامعة لهذه الأبحاث ومعظم هذه الأبحاث غايتها الترقية، وتشير الدراسات أن من أهم العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية عدم توافر المتطلبات الأساسية اللازمة للبحث العلمي (أبو حيمد، 2007) وهي تتفاوت من جامعة إلى أخرى، وهذا يتفق مع دراسة (العجلوني، 2016) (العامري، 2015) (الشبول والزيود، 2009) (خطايبة والسعود، 2011) (حمدان، 2008) والتي جاء فيها مجال البحث العلمي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية، ويختلف مع نتائج دراسة (رعفيت، 2010) (درويش، 2015) والتي جاءت فيها فقرات مجال البحث العلمي بدرجة مرتفعة. وفي مجال خدمة المجتمع: والذي جاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية، تُظهر الدراسة أن القيادات الأكاديمية تشارك في الندوات العلمية وورش العمل التي يقيمها المجتمع المحلي، وتقدم الاستشارات والخبرات اللازمة للمجتمع المحلي دون قيود، وتقدم لهم الجامعة تسهيلات للقيام بالعمل التطوعي داخلياً وخارجياً؛ ولكن بمستوى متوسط من الممارسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسة القيادات الأكاديمية للحرية الأكاديمية بمجال خدمة المجتمع (3.53) والانحراف المعياري (0.61) وقد تراوحت جميع فقرات هذا المجال بين الدرجة المتوسطة والمرتفعة، وتراوحت متوسطاتها بين (3.86-3.15)، وتعكس الانحرافات المعيارية التي تزيد على الواحد صحيح لجميع الفقرات تباين آراء أفراد العينة حول مضمون هذه الفقرات. ويعزى ذلك إلى أن الجامعات السعودية تشجع أنشطة العمل التطوعي، وحرص القيادات الأكاديمية على المشاركة في مثل هذه الانشطة، مما يظهرهم متفاعلين ومتعاونين مع الجامعة وإدارتها. ويأتي هذا انعكاساً لوعي الجامعة بدورها في خدمة المجتمع, حيث يعد هذا الجانب فلسفة أساسية لأي جامعة تريد أن تقوم بوظائفها ومهامها بفاعلية. وجاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تتحدث عن مشاركة القيادات الأكاديمية في الندوات العلمية وورش العمل التي يقيمها المجتمع المحلي، بمتوسط حسابي (3.86) وبانحراف معياري (1.03)، حيث جاءت بدرجة مرتفعة، ويعزى ذلك إلى أن

المنارة للاستشارات

هذه الندوات العلمية وورش العمل من صميم عمل القيادات الأكاديمية وتخصصها، وتعزز مكانة الجامعة في المجتمع المحلي، وذلك ينسجم مع رؤية ورسالة تلك الجامعة. بينما جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تتحدث تواصل القيادات الأكاديمية مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بالتخصص الأكاديمي بحرية تامة، بمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (1.29)، حيث جاءت بدرجة متوسطة، ويعزى ذلك إلى أن الجامعات السعودية تضع الضوابط والقيود على بعض الأنشطة والمشاركات والتواصل مع المؤسسات الاجتماعية كإشتراط موافقة إدارة الجامعة بناء على توصية مجلسي القسم والكلية. وهذا يتفق مع دراسة (العجلوني، 2016) (العامري، 2015) والتي جاء فيها مجال خدمة المجتمع في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية، ويختلف مع نتائج دراسة (أبو حيمد، 2007) (درويش، 2015) (الرويلي، 2015)، والتي جاءت فيها فقرات مجال خدمة المجتمع بدرجة مرتفعة وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية، بينما اختلفت مع دراسة (الزبون والبرجس، 2015)، والتي جاءت فيها فقرات مجال خدمة المجتمع بدرجة مرتفعة وفي المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية. أما في مجال صناعة القرارات: والذي جاء في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، فقد أظهرت الدراسة أن القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية تبدي رأيها في التعيينات الأكاديمية والإدارية ذات الاختصاص، وتشارك في وضع التعليمات والأنظمة والقوانين الجامعية ذات الاختصاص وتشارك أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار الجامعي؛ ولكن بمستوى متوسط من الممارسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسة القيادات الأكاديمية للحرية الأكاديمية بمجال صناعة القرارات (3.57) والانحراف المعياري (0.65) وقدجاءت جميع فقرات هذا المجال في غالبها بدرجة متوسطة، وتراوحت متوسطاتها بين (3.37-3.77)، وتعكس الانحرافات المعيارية التي تزيد على الواحد صحيح لجميع الفقرات تباين آراء أفراد العينة حول مضمون هذه الفقرات. ويعزى ذلك إلى أن صناعة القرارات، ووضع التعليمات والأنظمة والقوانين الجامعية هي من اختصاص القيادات الأكاديمية وطبيعة عملها الإداري، وقد تُفرض عليها بعض القيود والضوابط التي تُحد من حريتها، كما يمكن تفسير ذلك بأن اختيار عمداء الكليات له أسس معينة ليس للهيئات الأكاديمية علاقة بها. ويشير (Packham, 2007) إلى أن الواقع الفعلي يشير إلى تآكل مستوى الحريات الأكاديمية، حيث لا يوجد احترام حقيقي لمبادئ الحرية الأكاديمية من جانب إدارات الجامعات. وجاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تتحدث عن أن القيادات الأكاديمية تبدي رأيها في التعيينات الأكاديمية والإدارية ذات الاختصاص، بمتوسط حسابي (3.77) وبانحراف معياري (1.10)، حيث جاءت بدرجة مرتفعة، ويعزى ذلك إلى أن الجامعات السعودية تسعى إلى تطبيق مبدأ اللامركزية في إدارتها، فهي تسعى جاهدة في بعض الأحيان إلى عدم التقيدبحرفية القوانين والتعامل بروح القانون. بينما جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تتحدث عن المشاركة في بناء الخطة الاستراتيجية للجامعة، بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (1.31)، حيث جاءت بدرجة متوسطة، ويعزى ذلك إلى عدم اشتراك الجميع في بناء الاخطة الاستراتيجية واقتصار الأمر في بعض الجامعات على القيادات العليا. أن الجامعات السعودية تضع الضوابط والقيود على بعض الأنشطة والمشاركات والتواصل مع المؤسسات

المنارة للاستشارات

الاجتماعية كإشتراط موافقة إدارة الجامعة بناء على توصية مجلسي القسم والكلية. وهذا يتفق مع دراسة (العجلوني، 2016) (درويش، 2015) والتي جاء فيها مجال صناعة القرارات في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، وبدرجة متوسطة، ويختلف مع نتائج دراسة (درويش، 2015) (الرويلي، 2015) (الزبون والبرجس، 2015) (الشبول والزيود، 2009) (حمدان، 2008) والتي جاءت فيها فقرات مجال صناعة القرارات بدرجة متوسطة وفي المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث الأهمية النسبية.

3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القيادات الأكاديمية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي (الصحي، العلمي، الإنساني) باستثناء بعدي خدمة المجتمع وصناعة القرارات، فقد كانت هناك فروق دالة احصائياً بين التخصص الأكاديمي عند مستوى دلالة (0.05) لصالح متوسط التخصص الإنساني . ويعزى ذلك إلى أن طبيعة المساقات والخطط الدراسية في الكليات الإنسانية تدخل ضمن المساقات التي تحتمل أكثر من رأي، وهي قابلة للاجتهاد وتعدد الآراء، في حين أن المساقات العلمية والصحية لا تخضع لمثل ذلك إلا نادراً، كما أن القيادات الأكاديمية ذات التخصص الإنساني تميل إلى المشاركة المجتمعية الفاعلة بحكم طبيعة تخصصها وامتلاكها للوقت والذي لا يمتلكه نظراؤهم من التخصصات العلمية والصحية. كما أن القيادات الأكاديمية في التخصصات الإنسانية لديهم المقدرة على المشاركة في صناعة القرارات أكثر من نظرائهم من ذوي التخصصات الصحية والعلمية وذلك لنظرتهم الواسعة ومقدرتهم على القراءة والإطلاع والنمو المعرفي، وأيضاً ربما لحاجتهم إلى الدعم والتمكين مقارنة مع نظرائهم في التخصصات الصحية والعلمية، وإعطائهم القدر الأكبر من الاستقلالية والتأثير في العمل داخل الجامعة وهذا ما تدركه القيادات الأكاديمية. وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (خطايبة والسعود، 2011) والتي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية باختلاف متغير التخصص الأكاديمي ولصالح التخصصات الإنسانية، في حين اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (العامري، 2015) والتي كانت الفروق فيها لصالح التخصصات العلمية. كما واختلفت مع دراسة كل من (درويش، 2015) (الطراونة وآخرون، 2011) (حمدان، 2008) والتي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية باختلاف متغير التخصص الأكاديمي.

4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القيادات الأكاديمية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير: الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، باستثناء بعدي خدمة المجتمع وصناعة القرارات واجمالي استبيان الحرية الأكاديمية، حيث كانت هناك فروق دالة احصائياً بين الرتبة الأكاديمية عند مستوى دلالة (0.05) لصالح متوسط الأستاذ والأستاذ المشارك، ويعزى ذلك إلى أن الأستاذ هي أعلى رتبة أكاديمية في الجامعات، مما يجعل الأستاذ أكثر دراية وممارسة ومعالجة للأمور، وأكثر تعمقاً كذلك في موضوع تخصصه، ومن ثم أكثر قناعةً وتطبيقاً للحرية الأكاديمية، كذلك يشترك الأستاذ والأستاذ المشارك في مخزون الخبرة الكافي في الميدان الأكاديمي والعمل الجامعي والترقيات التي تجعلهم مؤهلين لشغل أدوار عليا في الإدارة، كما أن القيادات

المنارة للاستشارات

الأكاديمية في الغالب تكون من تلك الرتب الأكاديمية، أما إجمالي استبيان الحرية الأكاديمية فيعزى ذلك إلى اختلاف الخبرة الأكاديمية والمعرفية لكل رتبة مما يؤثر على تقدير القيادات الأكاديمية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية لديهم، وأن الضوابط والقيود المفروضة عليهم تختلف من رتبة إلى أخرى لخصوصية كل رتبة عن الأخرى. وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (العامري، 2015) (الطراونة وآخرون، 2011) (الشبول والزيود، 2009) والتي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية باختلاف متغير الرتبة الأكاديمية ولصالح رتبة الأستاذ في مجال التدريس والبحث العلمي والمشاركة في صناعة القرارات، وبعضها لصالح رتبة الأستاذ والأستاذ المشارك (الذبياني، 2015)، في حين اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (العجلوني، 2016) (الزبون والبرجس، 2015) (خطايبة والسعود، 2011) والتي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية باختلاف متغير الرتبة الأكاديمية .

5. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات القيادات الأكاديمية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير المركز الوظيفي (عميد، وكيل، رئيس قسم)، سواء على أي من مجالات استبيان الحرية الأكاديمية أم الأداة ككل، ويعزى ذلك إلى أن الحريات الأكاديمية لجميع المراكز الوظيفية تنظمها نفس التعليمات، وتطبق على الجميع بغض النظر عن مراكزهم الوظيفية في كلياتهم المختلفة كما أن القوانين والقرارات واللوائح جميعها سواءً في مجال التدريس، أم البحث العلمي، أم خدمة المجتمع، أم صناعة القرارات، تطبق على جميع الهيئات والقيادات الأكاديمية، لذلك كان تقدير القيادات الأكاديمية لمستوى الحرية الأكاديمية متقارباً دون فروق دالة إحصائيا. وتتفرد هذه الدراسة - في حدود علم الباحث - في نتيجتها، المتعلقة بهذا المتغير الذي لم تعالجه أي دراسة من الدراسات السابقة .

6. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات القيادات الأكاديمية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الجامعة (جامعة الملك سعود، جامعة الإمام، جامعة الأميرة نورة)، باستثناء بعدي خدمة المجتمع وصناعة القرارات حيث كانت هناك فروق دالة احصائياً بين الجامعة عند مستوى دلالة (0.05) لصالح متوسط جامعة الملك سعود، ويعزى ذلك إلى أن القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية تنظر إلى جامعة الملك سعود على اعتبار أنها جامعة الوطن وتحظى بمزيد من الاهتمام والرعاية من قبل صناع القرار، وأن قياداتها الأكاديمية تمتاز بالاستقلالية في اتخاذ القرار النابع من القوانين والأنظمة ذات المرجعية الحكومية، كما أن للجامعة أهميتها ودورها الرائد في خدمة المجتمع وتبني قضاياه وهم جزء أصيل في هذا المكون، ولهم دور فاعل في الريادة والتميز في هذا الجانب؛ لذا فهم يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة مرضية انطلاقاً من هذا الاعتبار .

المنارة للاستشارات

التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي :

1. اهتمام الجامعات السعودية بالحرية الأكاديمية بأبعادها الأربعة، وتطوير اللوائح والأنظمة، وتحديد الأدوار والهياكل التنظيمية في الجامعة بما يسهل تفعيل الحرية الأكاديمية .
2. ضرورة منح الحرية الأكاديمية للهيئات الأكاديمية في الجامعات السعودية وتنميتها، وتهيئة الظروف المناسبة لممارسة هذه الحرية، في مجال البحث العلمي، من خلال التشجيع عليها في تدريسهم واهتماماتهم البحثية، وخدماتهم المجتمعية لتنمية المجتمع المحلي.
3. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية حول مفهوم الحرية الأكاديمية، وإمكانية الاستفادة منها، مع الأخذ بعين الاعتبار دراستها مع متغيرات أخرى.
4. تعزيز عناصر الحرية الأكاديمية التي أظهرت نتائج الدراسة مستوى متدنياً في بعض أبعادها من خلال ما يأتي:

أ- ايجاد ثقافة تنظيمية تتماشى مع متطلبات الحرية الأكاديمية تشجع على حرية التعبير والبحث عن الحقيقة وإبداء الآراء وتبادل الأفكار والآراء وتحمل المسؤولية واحترام قيمة العمل والإنجاز، وتوفير البيئة الأكاديمية والبحثية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز لدى الهيئات الأكاديمية.

ب- تشجيع الهيئات الأكاديمية على زيادة مشاركتهم في الاستشارات والندوات العلمية وخدمة المجتمع وإزالة القيود التي تعيق ذلك .

ج- تعزيز الحرية الأكاديمية للهيئات الأكاديمية في مجال البحث العلمي والتدريس وتنظيم ندوات حول تعزيز وممارسة الحرية الأكاديمية، يشارك بها إدارة الجامعة وأعضاء الهيئة التدريسية .

د- زيادة مشاركة الهيئات الأكاديمية في عملية صنع القرار الجامعي وبناء الخطة الاستراتيجية للجامعة وإزالة القيود التي تحول دون ذلك.

المنارة للاستشارات

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية :

1. إبراهيم، ليث، (2011)، مدى ممارسة الأستاذ الجامعي لأدواره التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة. مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 30، ص193-220
2. أبو حيمد، ندى، (2007)، الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية : دراسة ميدانية) . رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية .
3. الجنيدي، عادل، (2006)، معوقات الحرية الأكاديمية لدى طلاب الجامعة ودور الإدارة الجامعية في تفعيلها :دراسة ميدانية . مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، المجلد 16، العدد 1، ص 10– 22 .
4. الخطيب، محمد، (2004)، التعليم العالي قضايا ورؤى، الطبعة الأولى، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
5. الذيفاني، عبد الله، (2007)، "الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعات المعنى، التأصيل، المبادئ". ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الخامس "التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة: الفرص والتحديات"، (11 -12/يوليو/2007)، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر.
6. الزبون، محمد، والبرجس، عبد الرحمن، (2015)، واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي، المجلد 8، العدد 21، ص 72-99.
7. الزيدي، مفيد، (2000)، التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي، الحرية الأكاديمية نموذجاً. بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، (16-18/أيار/2000)، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.
8. الشبول، محمد، والزيود، محمد، (2009)، الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة. المجلة التربوية، المجلد 23، العدد 92، ص 257-342.
9. الصاوي، محمد، (1992)، "الحرية الأكاديمية والعوامل المرتبطة بها مع الإشارة للجامعات المصرية والخليجية" . بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي: آفاق مستقبلية، كلية التربية، (8-10/يوليو/1999)، 319-351، جامعة عين شمس، القاهرة .
10. الطراونة، مخلد، وعساف، نظام، ويعقوب، محمد،(2011)، "الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية : دراسة ميدانية". بحث مقدم إلى المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات

11. العامري، فاطمة (2015)، الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الباحة من وجهة نظرهم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.
12. الغريب، شبل، (2012)، الحرية الأكاديمية في المواثيق الدولية. مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، المجلد 22، العدد 1، ص 23 – 95 .
13. الفين، وهايدي توفلر، (2008)، الثروة واقتصاد المعرفة . (ترجمة محمد زياد كبه) برنامج مجتمع المعرفة، جامعة الملك سعود، الرياض .
14. الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، (1428)، نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه في المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، الرياض.
15. بغدادي، عبد السلام، (2006)، الحريات الأكاديمية والإبداع. مركز عمان لدراسات حقوق الانسان: عمان، الأردن .
16. البلعاسي، سعود، (2008)، درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى الأكاديميين في كليات التربية في الجامعات الرسمية بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية .
17. الجعنيني، نعيم، وآخرون، (1997)، قواعد التدريس في الجامعة . دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
18. حمدان، دانا، (2008)، العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية . رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
19. خطايبة، محمد، والسعود، راتب، (2011)، تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي. مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد (1،2)، ص 565-600.
20. درويش، زينب، (2015)، درجة توفر الحرية الأكاديمية في جامعة سلمان بن عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس أنفسهم. مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، العدد 58، ص 342 – 374 .
21. الذبياني، محمد، (2015)، محددات الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية في ضوء لوائح التعليم العالي دراسة تحليلية مسحية. المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد 13، ص 12-46.
22. رعفيت، أحمد، (2010)، درجة توفر الحرية الأكاديميـــــــــــة في جامعتي اليرموك والسلطان قابوس: " دراسة مقارنة". رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.
23. الرويلي، سعود، (2015)، الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة (الحكومية -الأهلية). مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 163، ص 803 – 838 .

المنارة للاستشارات

24. شطناوي، نواف، والمعايعة، عادل، (2011)، مدى مراعاة إدارات الجامعات الأردنية الرسمية للشفافية والمساءلة في عملياتها الإدارية والمالية . مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 27، العدد (1-ج)، ص 803-824.

25. شقير، محمد، (2003)، الحرية الأكاديمية في الجامعات الأجنبية السعودية . مجلة الفيصل، العدد 325، ص 41-49.

26. الطويل، هاني، (2006)، أبدل في إدارة النظم التربوية وقيادتها : الإدارة بالإيمان، الطبعة الأولى، الناشر عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

27. العجلوني، محمود، (2016)، الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 12، العدد 92، ص 479-494.

28. عقراوي، متى، (1986)، التعليم الجامعي في الشرق الأوسط، الجامعة وإنسان الغد. الطبعة الأولى، بيروت، الجامعة الأمريكية.

29. فرج، شذى، (2016)، ممارسة الحرية الأكاديمية لدى طلبة جامعة الطائف من وجهة نظرهم. مجلة عالم التربية، جمهورية مصر العربية، المجلد 16، العدد 53، ص 342 – 374 .

30. ماضي، عبد الفتاح، (2012)، كيق يمكن حماية الحريات الأكاديمية. المعرفة، (مقالات رأي): استرجع في 27 جمادى الآخرة 1438هـ من المصدر : http://www.aljazeera.net/opinions/pages/8E861680B0EB-4F64-A194-F8BB73286F08

31. مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، (2016)، إعلان (عمان) للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، استرجع في 2016/3/20 من المصدر : http:www.achrs.org/maf/index.

32. مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، (2016)، إعلان (ليما) حول الحرية الأكاديمية. الجمعية العمومية الثامنة والستين لخدمة الجامعات العالمية والمنعقدة في ليما في الفترة من 6-1988/9/10. استرجع في 2017/6/28 من المصدر: http://achrs.org/maf/index.php/typography/143-2013-08-07-08-58-38

ب- المراجع الأجنبية :

1. Boland, M. (2003). "Academic Freedom and Struggle for the Subject of Composition", (unpublished Doctoral Disertation), *University of Rocheter*, *Rocheter*, Newyork.

2. Browyn, A. (2004). How Faculty Make Sense Administrative Methods and Motives for Change": (*Unbublished dissertation*), *Syracuse University*, Newyork.

المنارة للاستشارات

Council for Higher Education Accreditation Advisory Statement (2012) American Associa-tion of University Professors • 1133 Nineteenth Street NW, Suite 200 • Washington, DC 20036.

3. **Hogan, B., & Trotter, L. (2013) Academic freedom in Canadian higher education: Universities, colleges, and institutes were not created. *Equal Canadian Journal of Higher Education*, 43 (2), 64-84.**
4. **Karran, T (2009): Academic freedom: in justification of a universal ideal. *Studies in Higher Education*.Vol (34), No (3), pp 267, 276, 277, 278.**
5. **Kayrooz, C., & Proston, P. (2002) Academic freedom, impressions of Australian social scientists. *Minerva*. 40 (40), 1-67.**
6. **Macfarlane, B (2012): Re - framing student academic freedom: acapability Perspective, *The International Journal of Higher Education and Educational Planning*, Vol (63), No (6) pp719-732.**
7. **Mathew E. (2007). The dangerous study of peace and the risk to academic freedom, *International Studies Perspsctives*, 1(7), 364-379.**
8. **McCrae, Niall (2011) Nurturing Critical Thinking and Academic Freedom in the 21 st Cen-tury University, *International Journal of Teaching and Learning in Higher Education*, v23 nl p 128-134.**
9. **Rich, A. (2002). Historical Study of Public College and\ University. (*UN published Doctoral Dissertation*), The Florida State University. Florida.**
10. **Taiwo, E. (2012). Regulatory Bodies, Academic Freedom and Institutional Autonomy in Africa: Issues and Challenges - The Nigerian Example, *Council for the Development of Social Science Research in Africa*, 9(1 82):63-89.**

المنارة للاستشارات